



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثانية

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في
١٤/رجب/١٤١٦ هجرية الموافق ١٢/٦/١٩٩٥ ميلادية .
(العدد ٢) (المجلد ٣٣)

- جدول الأعمال -

الصلحة

٤

٤

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلاوة الإجازات والإعتقالات :
 - أ - طلب معذره مقدم من معالي السيد نادر الظهيريات .
 - ب - طلب معذره مقدم من سعادة السيد عبد موسى النهار .
 - ج - طلب معذره مقدم من سعادة الدكتور هاني حجازين .
 - د - طلب معذره مقدم من سعادة السيد محمود الهرمعل .
 - هـ - طلب معذره مقدم من سعادة الدكتور بسام العموش .

كل من الله على

- ٣ - أ . الاستماع الى خطاب الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦ يلقيه معالي وزير المالية .
ب . احالة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦ ، على اللجنة المختصة .
٤ - انتخاب لجان المجلس الدائمة وفق احكام المواد (٣٦، ٢٨، ٢٦) من النظام الداخلي لمجلس النواب : -
أ - اللجنة المالية
ب - اللجنة القانونية
ج - اللجنة الادارية
د - لجنة الشؤون الخارجية
هـ - اي لجنة اخرى يقرر المجلس تشكيلها ، عملاً باحكام المادة (٢٧) من النظام الداخلي .
علماً بان هناك لجان تم تشكيلها من قبل المجلس في دورات سابقة وهي كما يلي : -
١ . لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين
٢ . لجنة الزراعة والري
٣ . لجنة الصحة وسلامة البيئة
٤ . لجنة التربية والتعليم
٥ . لجنة فلسطين والأراضي العربية المحتلة
٦ . لجنة الريف والبادية
٧ . لجنة استراتيجية الطاقة والمياه .

- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
عينت يوم السبت القادم تاريخ ١٩٩٥/١٢/٩ الساعة العاشرة صباحاً .

هذه من الأعمال

محضر الجلسة

- في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ١٩٩٥/١٢/٦ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته الثانية (من الدورة) العادية الثالثة (برئاسة) معالي المهندس سعد هائل السرور (وحضور امين عام مجلس الامة السيد (حكم خير) وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : لا احد وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :
نادر الطهيسرات ، عبد موسى التمار ، د. هاني حجازين ، محمود الهرمبل ، د . بسام العموش .
وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :
صالح شعراطة ، د . عبد الله العكايلة ، د. صالح ارشيدات ، طلال عبيدات ، ابراهيم شحده . جمال الصرايرة .
وحضر من الحكومة
١- سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع
٢- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .
٣- معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .
٤ - معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الشباب .
٥ - معالي السيد ياسل جردانه : وزير المالية .
٦ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي : وزير الخارجية .
٧- معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .
- ٨ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .
٩ - معالي المهندس علي ابو الراغب : وزير الصناعة والتجارة .
١٠- معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري .
١١ - معالي الدكتور عبدالسلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
١٢ - معالي السيد سلامه حماد : وزير الداخلية .
١٣- معالي الدكتور وما خلف الهندي : وزير التخطيط .
١٤ - معالي الدكتور عبد الرزاق النصور : وزير الاشغال العامة والاسكان .
١٥ - معالي السيد عادل القضاء : وزير التميز .
١٦- معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .
١٧- معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي .
١٨- معالي السيد هشام التل : وزير العدل .
١٩- معالي الدكتور عبدالمجيد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .
٢٠- معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل .
٢١- معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير الثقافة .
٢٢- معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير الدولة .
٢٣- معالي السيد طه الهباهبه : وزير الدولة .

٢٤- معالي الدكتور محي الدين توفيق :
وزير التنمية الإدارية .

٢٥- معالي السيد سمير دويوه :
وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٢٦- معالي السيد عبداللّه الخطيب :
وزير السياحة والآثار .

٢٧- معالي السيدة سلوى المصري :
وزير التنمية الاجتماعية .

* وحضر من الامانة العامة :

١ - السيد نذير عطيات

٢ - السيد علي الحسان

٣ - السيد محمد الرديني

٤ - السيد غسان النجدوي



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل اعلان بدء الجلسة .

السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعفى .

السيد الامين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

١ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد

نادر الظهيرات .

٢ - طلب معذرة مقدم من معاذة السيد
عبد موسى النهار .

٣ - طلب معذرة مقدم من معاذة الدكتور
هاني حجازين .

٤ - طلب معذرة مقدم من معاذة السيد
محمود الهويمل .

٥ - طلب معذرة مقدم من معاذة الدكتور
بسام العموش .

معالي رئيس المجلس :

الزملاء الافاضل كما هو موجود في جدول

الاعمال الموزع لديكم هناك بند الاستماع

الى خطاب الموازنة احالة مشروع قانون

الموازنة ثم تشكيل اللجان ، فقط للاجراء

الاداري ارجوان نبدأ بداية في تشكيل

اللجان لانه يتبع خطاب الموازنة احالة قانون

الموازنة على اللجنة الماليه والمفترض ان

تكون اللجان قد اكتملت تشكيلها فارجو ان

نبدأ بداية ان سمحتوا ببند تشكيل اللجان

قبل البدء في خطاب الموازنة واحالة بند

الموازنة . الشيخ سليمان

السيد سليمان السعد :

شكراً معالي الرئيس ، اريد ان اتكلم

بكلمة بسيطة اذا سمحت حول ما ظهر من

جديد من ارتفاع الاسعار .

معالي رئيس المجلس :

الشيخ سليمان هذه الجلسة ارجوان

تكون جلسة اجرائيه بداية لغاية تشكيل

اللجان وسيكون هناك مجال للحديث في اية

مواضيع فيما يستجد من الاعمال في

الجلسات القادمة ، ارجو ان تأذنوا لي

وتعفوني في هذه الجلسة فقط لغاية ان ننتهي

خطواتنا الاجرائيه لان اي حديث قد يفاخر هنا

قد يستدعي الحديث فيه في اللجان ، قد

ب - اللجنة القانونية

ج - اللجنة الادارية

د - لجنة الشؤون الخارجية

هـ - اي لجنة اخرى يقرر المجلس

تشكيلها ، عملاً باحكام المادة (٢٧) من

النظام الداخلي .

علماً بان هناك لجان تم تشكيلها من قبل

المجلس في دورات سابقة وهي كما يلي : -

١. لجنة الحريات العامة وحقوق

المواطنين

٢. لجنة الزراعة والري .

٣. لجنة الصحة وسلامة البيئة

٤. لجنة التربية والتعليم

٥. لجنة فلسطين والأراضي العربية

المحتلة

٦. لجنة الريف والبادية

٧. لجنة استراتيجية الطاقة والمياه .

معالي رئيس المجلس :

اللجان زودتني بها الامانة العامة .

اللجنة الماليه سجل بها عشرين زميل

من الزملاء وهم السادة التاليه اسمائهم مع

حفظ الالقاب هاشم الدباس ، سمير الفرح ،

محمد الحنيطي ، علي الشطي ، عبدالحافظ

الشبخاينه ، نادر ابو الشعر ، بدر الرياطي ،

ذيب انيس ، محمد عويضة ، علي ابو الراغب

، سمير حباشنه ، سمير قعوار ، منير صوبر

، خالد عبدالنبي ، هاني حجازين ، راتب

السعود ، عبد موسى النهار ، فياض جرار ،

جميل الحشوش ، توفيق كريشان .

عشرين زميل سجلوا في اللجنة الماليه.

اللجنة القانونية يبدو انها تشهد ازدهار

(٢٧) زميل من الزملاء سجلوا في اللجنة

القانونية وهم :

يستدعي احالته الى لجنة ، ارجو ان تأذنوا

لنا بانتهاء الاجراءات الاداريه لتشكيل هيكل

المجلس وخطاب الموازنة وسيكون هناك

مجال متسع في بداية كل جلسة لما يستجد

من اعمال ، فقط اعفوني في هذه الجلسة .

تشكيل اللجان ، كنت قد طلبت من السادة

اعضاء المجلس الكريم تسجيل اسمائهم في

اللجان التي يرغبون لدى الامانة العامه لدي

الان جدول بالاسماء التي سجلت من قبل

الزملاء الاعضاء في اللجان الدائمة والمؤقتة،

ان كنتم ترغبون اقرأ عليكم الاسماء في

اللجان بداية الدائمة لتستمعوا الى الاسماء

والى الأعداد ثم ترون ما تقررون في هذا

الاحتمال نقطة النظام تفضل استاذ عبد

الكريم .

السيد عبد الكريم الدشمي :

شكراً معالي الرئيس ، انا أريد اقتراحك

بتقديم بند اللجان على بند تلاوة خطاب

الموازنة ولكن هذا الامر يحتاج لموافقة

المجلس وهي ناحية اجرائيه نظاميه فقط

فارجو ان يصوت المجلس على الموافقة .

معالي رئيس المجلس: على التقديم؟

السيد عبد الكريم الدشمي :

نعم على التقديم .

معالي رئيس المجلس :

حسنأ هل يوافق المجلس على تقديم بند

على بند ؟

موافقة . شكراً لك استاذ عبدالكريم .

السيد الامين العام :

٤ - انتخاب لجان المجلس الدائمة وفق

احكام السواد (٣٦،٢٨،٢٦) من النظام

الداخلي لمجلس النواب : -

أ - اللجنة الماليه

هذا من الأعمال

٦ مجلس النواب

د. فوزي الطعيمي، د. ابراهيم زيد الكيلاني، عبد الباقي جمر، احمد القضاء، عبدالله اخوارشيد، مجيد ابو عليم، مصطفى شنيكات، مفلح الرحيمي، احمد الكساسبه، عبدالرؤف الروايده، عبدالرحيم عنكور، سليمان السعد، ضيف الله المومني، عبدالعزيز جبر، احمد الكوفحي، منصور بن طريف، محمد داوود، عبدالهادي المجالي، عبدالكريم الدغمي، محمود الهريمل، عبدالرزاق طهيشات، هاشم الدباس، عبد المجيد الزملاء، طه الهباهبه، همام سعيد، محمد الدويب (٢٧) عضو.

اللجنة الادارية سجل فيها (٥) زملاء وهم السادة:

طلال عبيدات، ابراهيم سماره، محمد عوده نجات، نواف القاضي، توفيق كريشان.

لجنة الشؤون الخارجيه (١٨) زميل من الزملاء وهم السادة:

مفلح اللوزي، حماد ابو جاموس، عارف البطاينه، صالح شمواطه، فواز الزعبي، محمد الدويب، انور الحديد، حمزه منصور، محمد الحاج، صالح ارشيدات، بسام العموش، محمد الزين، خليل حدادين، فراح الرضي، سالم الزوايده، عبدالمجيد الاقطش، نزيه عمارين، عبدالكريم الكباريتي.

هذه اللجان الاربعه الدائمه، بداية هل ترون كمسا تم التوافق في العام الماضي ان يكون لكل عضو الحق في ان يسجل لجنة دائمه واحده، هل هذا مناسب؟

ان كان هذا قرار المجلس هناك بعض الزملاء مسجلين في اكثر من لجنة، ارجو من الزملاء الذين مسجلين في اكثر من لجنة كماورد ان يقرروا في اي لجنة يرشيون البقاء.

فيها الاستاذ بسام حدادين تفضل.

السيد بسام حدادين:

اذا سمحت اري ان اسجل في لجنة الشؤون الخارجيه.

معالي رئيس المجلس:

لجنة الشؤون الخارجيه، الاستاذ حاتم السيد حاتم الفزاوي:

ارجو ضمي في اللجنة القانونية رغم اني سجلت فيها ولم يدرج اسمي فيها.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ هاشم الدباس:

الدكتور هاشم الدباس:

يا سيدي لقد سمعت اسمي في لجنتين ارجو البقاء في اللجنة الماليه فقط.

معالي رئيس المجلس:

ماهي اللجنة الثانيه التي سمعت اسمك فيها؟

الدكتور هاشم الدباس:

اللجنة القانونيه.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ عبد الكريم الدغمي:

السيد عبد الكريم الدغمي:

شكراً معالي الرئيس، انا سمعت اسمي في اللجنة القانونيه وانا لم اسجل ولم اتقدم ولا اعترف من سجل اسمي وانا اعتذر عن الدخول في اللجنة القانونيه، شكراً.

معالي رئيس المجلس:

في اصرار من بعض الزملاء يا استاذ عبد الكريم، الاستاذ حماد ابو جاموس.

السيد حماد ابو جاموس:

شكراً سيدي الرئيس، سيدي الرئيس احب ان اسجل الاخ ابراهيم شجده في اللجنة القانونيه والدكتور عارف البطاينه في

٧ محضر الجلسة الثانية من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٢/٦/١٩٩٥

الخارجيه.

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ محمد الدويب:

السيد محمد الدويب:

يا سيدي ارجو شطب اسمي من اللجنة القانونيه وابقائي في لجنة الشؤون الخارجيه.

معالي رئيس المجلس:

الدويب شطب الاسم من القانونيه، السيده توجان فيصل.

السيد توجان فيصل:

ارجو اذارج اسمي في اللجنة القانونيه.

معالي رئيس المجلس:

الدكتور النصور الخارجيه، اي اقتراحات من الزملاء حول اللجان؟ الاستاذ فياض جراح.

السيد فياض جراح:

معالي الرئيس سمعت اسمي في الماليه ارجو شطبه ووضعه في اللجنة الاداريه.

معالي رئيس المجلس:

الى الاداريه؟

السيد فياض جراح: نعم

معالي رئيس المجلس:

الاستاذ ابو زنت.

السيد عبد المنعم ابو زنت:

شكراً معالي الرئيس اللجنة القانونيه من فضلك.

معالي رئيس المجلس:

اعتقد ان هناك بعض الزملاء مازال مسجلين في اكثر من لجنة في اللجان الدائمه، الاستاذ الكساسبه.

السيد احمد الكساسبه:

شكراً معالي الرئيس، ارجو تسجيل اسم الشيخ ضيف الله المومني في اللجنة الاداريه.

معالي رئيس المجلس:

انت مسجل ايضاً في اللجنة القانونيه السيد احمد الكساسبه

ليس انا اقول اسم الشيخ ضيف الله المومني.

معالي رئيس المجلس:

ضيف الله المومني في الاداريه، ضيف الله المومني في القانونيه ايضاً، يبقى في القانونيه، الدكتور عوض خليفات:

الدكتور عوض خليفات:

ارغب تسجيل اسمي في اللجنة القانونيه اذا سمحت.

الزملاء الحقيقه هناك بعض اللجان مثلاً لدي (٦) اعضاء في اللجنة الاداريه بينما في اللجنة القانونيه قد يصل العدد الى (٣٠) عضو، وفي الماليه (١٩) وفي لجنة الشؤون الخارجيه (٢٠) فلا اعرف اذا كنتم ترون ان هذه التوزيعه مناسبه للمجلس ولا اجتماعات اللجان وخاصة انا عانينا في بعض اللجان من زيادة العدد مما ادى الى تعذر توفر النصاب في اجتماعات اللجان، والاخ الدغمي كونه كان رئيس اللجنة القانونيه عانى من هذا واخواتنا بعض رؤوساء اللجان عانوا من هذا الوضع في الجلسة السابقه فاذا كان هناك اي اقتراحات لمحاولة امكانية تخفيض العدد في بعض اللجان التي عددها زائد الا اذا رأيتم ابقائها على هذا فالقرار للمجلس الكريم، الدكتور عوضه.

الدكتور محمد عوضه:

شكراً معالي الرئيس، ارد ان اذكر بالعرف الذي تعارفنا عليه بالدوره المعاديه السابقه بان عضو اللجنة اذا لم يداوم على الحضور ثلاث مرات متتاليه يعتبر مشطوب

هذه من الأعمال

من اللجنة حكماً ونالتالي يمكن هذا الامر
يمكن ان يحسم القضية خلال اسابيع وشكراً.

معالي رئيس المجلس :
شكراً لك ، الاستاذ الرضي
الدكتور فرح الرضي :

شكراً معالي الرئيس ، اعتقد ان التزم
سيكون في اول اجتماع وعندما يتم اختيار
الرئيس والمقرر لن نجد من يحضر هذه
الجلسات انا اقترح ان يكون العدد (٢٠) من
البدايه حتى تستطيع ان تكون اللجان فعاله
هذه من تجاربنا السابقه كنا نحن عشنا هذه
الخيره و شكراً .

معالي رئيس المجلس :
شكراً ، الاستاذ سليمان السعد
السيد سليمان السعد :

اذكر اننا اتفقتا في الدوره الماضيه انه من
تغيب ثلاث مرات بدون عذر بغض النظر ان
تكون متتايحه ام لا يشطب من اللجنه وهذا
في رأي افضل حل وشكراً .

معالي رئيس المجلس :
شكراً لك ، الاستاذ حمزه منصور
السيد حمزه منصور :

شكراً معالي الرئيس ، اعتقد ان من حق
كل نائب ان يكون عضواً في لجنه دائمه على
الافل ، واعتقد ان العدد (٦) في اللجنه
الاداريه يكفي وليس بالضروره ان تتساوى
اللجان في عدد اعضا ، منتسبها فنحترم
رغبية الزملاء النواب ونطبق الاسس التي
اتفقنا عليها من قبل لضمان الحصول على
ضمان الحصول على النصاب في الجلسات
القادمه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :
شكراً لك ، الاستاذ بنام حذادين

السيد بنام حذادين :

شكراً سيدي الرئيس ، انا اريد ان اعالج
الموضوع بوضوح اكثر ، واضح ان التركيز
على بعض اللجان استهدف المناصب
الرئيسيه في هذه اللجان وواضح ان الزخم
والتركيز جاء على اللجنه القانونيه لاهميتها
ومعلوم اننا بصدد مناقشة النظام الداخلي
لاحقاً وستصبح بقية اللجان بنفس اهمية
اللجنه القانونيه لكن هناك شعور اتكلم
بمنتسبي الصراحه والوضوح لدى نواب
المعارضه اسلاميين ويساريين من ان هناك
استئثار من الزملاء الاعزاء في الاغلبيه
البرلمانيه للمكتب الدائم وايضاً تقاسم
المواقع في اللجان المختلفه اخاطب الزملاء
في الاغلبيه البرلمانيه بكل احترام بان تفسح
المجال لممثلين عن المعارضه بتلاوينها
ليكون لهم دور في اللجان الدائمه احتراماً
لتعددية هذا المجلس وللرأي الآخر واذا كان
هناك رغبه بالاستئثار في بقية اللجان ليكن
ذلك ولكني اقول لزملائي الاعزاء بان هذا لن
يخدم عمل المجلس بالطريقه التي نرغب بها
جميعاً .

ادعو سيدي الي ان يفسح المجال بالحوار
بما يسمح بتمثيل الجميع باللجان القادمه
وعلنا نخفب هذه الزحمه التي من الصعب
خلها الا بالتصويت وليس منا من يرضى
ذلك ، شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :
الاستاذ انور الحديدي
السيد انور الحديدي :

سيدي الرئيس من الملاحظ بان الزخم
متجه نحو اللجنه القانونيه ، في هنالك
اخوان انسحبوا من اللجنه القانونيه ، اقترح

اعادة تلاوة الاسماء واؤكد وجود الاستاذ عبد
الكريم الدغمي ضمن هذه اللجنه وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

انا اعطيت العدد بعد الانسحاب ، انسحب
من اللجنه القانونيه زملاء اثنين الدكتور
الدباس والاستاذ محمد الدويب هؤلاء الذين
طلبوا الانسحاب من اللجنه القانونيه اذا كان
المقصود فيها اللجنه القانونيه وسأتلوا
الاسماء متى رغبتم ذلك لكن اذا رغبتم ان
يبقى هذا العدد فالقرار اولاً واخيراً للمجلس
الكريم . الاستاذ عبد العزيز جبر

الاستاذ عبد العزيز جبر :

شكراً معالي الرئيس ، ليس من حقني
الحقيقه ان اطالب بعض الزملاء بالانسحاب
من اللجنه القانونيه او غيرها ولكن الرجاء
فأني ارجو من معالي الرئيس ان يرجع الى
سجل اللجنه في الدوره الماضيه وللنظر من
هو الذي كان يداوم ومن هو الذي لم يكن
يذاوم وكانت تستعطل هذه اللجنه بشهاده
رئيسها والاخوان الذين كانوا فيها وبها فعلاً
نحضر ساعه وساعه ونصف حتى نكمل
النصاب لذلك انا رجائي الحار الاخوان الذين
لا يتمكنوا ان ينسحبوا من هذه اللجنه حتى
يسير العمل ونحن والله لسنا حريصين لا على
رئاسة ولا على مقرر ولكن حرصنا ان تكون
هذه اللجنه فعاله في خدمة هذا المجلس وفي
خدمة هذا البلد وشكراً .

معالي رئيس المجلس :
شكراً لك ، السيد توجان
السيد توجان فيصل :

نعرف ان التسجيل المكثف في اللجان هو
لا غراض انتخاب الرئيس والمقرر هذه تجربه
ليست في هذا المجلس بل مر في المجالس

السابقه ، فيجب ان نكون هنا في مستوى
المسؤوليه لا يحق لأي زميل ان يدخل لجنه
واللجنه فريق عمل كي فقط يسجل صوته في
اتجاه معين اي في موازات سياسيه وليس
في اداء فعلي داخل المجلس ثم ينسحب بعد
ان يعطل اللجنه مسرراً الى ان يفصل او
ينسحب وحده ، اذا كان هذا هو الهدف يجب
ان نتفقد الان ادبياً على اجراء معين يسد
الطريق امام هذا النوع من الاداء الذي هو لا
يرقي الى النوع المطلوب من اللجان ،
سأقول ان اي لجنه تبقى الاعداد كما هي
لكن اي لجنه ينسحب او يفصل منها ما يزيد
على (١٠٪) من اعضائها فوراً تعيد
انتخاب رئيسها ومقررها لان هذا فريق عمل
وللفريق ان يختار من الرئيس ومن المقرر
وليس لمن هو خارج الفريق ان يأتي ويقرر ثم
ينسحب وينام هانئاً في بيته ، فاري ان تتفق
الان ادبياً ان هذه اللجنه اي لجنه ينسحب
منها ما يزيد عن (١٠٪) مياشده يعيد تعيد
انتخاب الرئيس والمقرر في ما بينها
ويستمر عملها طبيعي هذا لن يأخذ نصف
ساعه من احدى جلساتها لكنه يعيد التوازن
ويمنح هذا النوع من التصرف اسجل في
لجنه وانتخب ثم اذهب واترك اللجنه تعمل
كما تشاء .

معالي رئيس المجلس :
شكراً ، الشيخ عبد الباقي جمر
السيد عبد الباقي جمر :

شكراً معالي الرئيس ، استمعت الى
اخواتي منهم من يقبل ان القايه من
التسجيل هو التسابق الى رئاسة اللجنه او
المقرر لهذه اللجنه ، هذا كلام صحيح
ينسحب على الجميع على المنقل والساكت

هذا من المجلد

واكبر دليل على هذا معظم الاخوان الذين يسجلون اسمائهم باللجان بعد انتخاب الرئيس والمقرر لا يحضرون جلسة واحدة وانا ازيد اقتراح الاخ عبد العزيز جبر اننا نريد ان نتفق وان نعمل وان نقدم شيئاً لم نشتغلهم لذلك ارجو الرجوع الى جلسات هذه اللجان حتى نعلم من الذي فعلاً كان يسجل نفسه لانتخابات انتخاب الرئيس والمقرر ومن الذي سجل نفسه ليقدم خدمه ويحضر مناقشات اللجنة وعلى ضوء هذا يجب ان يقرر المجلس وهذا رأيي الا يكون في اللجان من سجل للانتخاب ثم غاب والا يسمح له مطلقاً ان يسجل ليعرقل عمل المجلس وهذا هو الاصول او نعود الى قرار المجلس حتى قرر المجلس غير ما قرر وهو الا يزيد عدد اللجنة على (٢٠) عضو وهذا كثير اننا عانيتا كثيراً، انا اذكر ان اللجنة الواحدة كان لا يزيد عدد اعضائها على (٧) اعضاء اما الان (٢٠) عضو و (٣٠) عضو ولا يحضر (١٠) من ثلاثين فارجر ان نعود الى سجل قرارات واجتماعات اللجان حتى لا نعطل عمل المجلس .

والنقطة الثانية التي يجب ان يهتم بها المجلس الكريم وهو ان معظم الاعضاء يسجلون في اللجان الاخرى ويتغيبون عن الجلسات الضرورية ليحضرها اللجان الفرعية وهذا امر مهم جداً لاننا حضرنا أكثر من مرة في اللجنة القانونية ونذكر على اللجان الاخرى كالمستقلين نرجسوا الاعضاء ان يحضروا لحظات بلوغ التصايب ، لذلك نرجو ان تأخذ بعين الاعتبار ان علينا ان نعمل لا على ان نتنافس على الصنف الامتصاصية وشكراً .

معالي رئيس المجلس :
شكراً ، الاستاذ عبد الهادي المجالي :
السيد عبد الهادي المجالي :
شكراً معالي الرئيس
اولاً : واضح ان هناك تضام على اللجنة القانونية وانا اخالف الكثيرين الذين يقولون ان التضام بسبب انتخابات رئاسة اللجنة ومقررها وانما التضام لاهميتها ولقناعة الكثير من النواب ان الدورة الحالية يوجد فيها قوانين كثيرة يريدون ان يساهموا في صنع القرار من خلال اللجنة ولذلك من خلال سماعي من الغمز واللمز اننا اعلن لجهة العمل الوطني انها ليست مهمة لا برئاسة اللجنة ولا بمقررها باللجنة والقانونية ، وانا شخصياً اعلن انسحابي من اللجنة القانونية وشكراً معالي الرئيس
معالي رئيس المجلس :
شكراً لانسحابك من اللجنة القانونية ، الاستاذ الزين .
الدكتور محمد عضوب الزين :
شكراً معالي الرئيس ، معالي الرئيس الحقيقه المصداق من رأي الزملاء جميعاً هو تفعيل دور اللجان ويحق لكل زميل ان يسجل في اي لجنة يريد ، ولكني ارى انه من الملائم الى معالي رئيس المجلس يجلس مع اللجان ممن سجل ويستطيع ان يفتح الجميع من خلال الحوار الهادف البناء لتسهيل هذه الاعداد ونصل الى النتيجة المرجوة فاذا كان هذا الاقتراح جائز لرئاسه الكريمه شكراً لمعاليك وشكراً .
معالي رئيس المجلس :
شكراً لك ، الشيخ المعكور

السيد عيد - الرحيم معكور :
شكراً معالي الرئيس ، انا اقول ان ما تفضلت به الاخ توجان صحيح وانا اريد فقط ان اقترح من الان على المجلس الكريم ان نحدد رئيس اللجنة ومقررها وسنرى كم عدد الاعضاء الذين سيقعون في اول لقاء للجنة ، فانا اقترح ان يكون الرئيس للجنة الاخ عبد الكريم الدغمي بعيداً ان اي طلب لجبهة العمل الاسلامي مع اني لست ناطقاً باسمها لكن انا اقترح شخصي للاخ عبد الكريم ان يكون رئيسها ويقترح المجلس الكريم المقرر ، واعتقد انه في الجلسة الاولى للجنة سنرى ان عدد الاعضاء يتناقص على الاقل ثلثه وشكراً .
معالي رئيس المجلس :
شكراً لك ، يا سيدي دعوني اريحكم من نقاش هذه ، الآية محده في النظام اليه انتخاب الرئيس والمقرر محده في النظام وانا اقدر وجهة النظر اذا كان الانتها من اقرار الرئيس والمقرر ينهي اشكاليه العدد المتضخم في اي لجنة فنحن ايضاً نطلب ونترجي زملائنا اعضاء اللجان بانه بعد اللجنة يجتمعوا وينتخبوا الرئيس والمقرر وننتهي من هذا لعله بعدها اذا كان يفتح باب تناقص العدد يكون جيد .
الاستاذ داوديه
السيد محمد داوديه :
شكراً معالي الرئيس واضح ان التضام ليس الحرص على انتخاب الرئيس والمقرر ، الواضح تماماً ان الهدف من هذا العدد الكبير للتسجيل في اللجنة القانونية هو من قبل الكتل للحفاظ على ارجحيه داخل هذه اللجان لغايات المستقبل وليس لغاية واحدة فقط

وهي انتخاب الرئيس ، لذلك اذا راجعت الاسماء ، تلمس ان الكتل متدافعه اتجاه اللجنة القانونية تحديداً لوضع ارجحيه لها داخل هذه اللجنة ، الامر المناسب والعملية والمناشدات التي تتم سوف لن تؤدي الى نتيجة ، المناسب والعملية ان يتم انسحابات متقابلة من الكتل من المعارضه ومن المرافقه دعوتنا نسميها ، الانسحابات المتقابلة قد تؤدي الى الغرض الذي لا تفيد معه المناشده شكراً جزيلاً .
معالي رئيس المجلس :
شكراً لك ، الدكتور همام سعيد
الدكتور همام سعيد :
بسم الله الرحمن الرحيم
اقترح معالي الرئيس اولاً هنالك مجموعه من اللجان فيما يبدو انها مناسبة ان تقر هذه المجموعه اولاً ومنها طبعاً كما يبدو لي ان اللجنة الماليه ليس عددها كبير بالتالي نكون قد اقرنا اللجان التي لا خلاف عليها والتي ليس فيها ازدحام ، اما في اللجنة القانونية انا اقترح تأجيل موضوعها الى الجلسة القادمه ومعالي الرئيس يجتمع رؤساء الكتل ويجزي نوع من التوفيق بين هذه الكتل في هذه اللجنة الى العدد المناسب واطن ان هذا يمكن ان يأتي بحل وشكراً .
معالي رئيس المجلس :
الاستاذ حمزه منصور
الاستاذ حمزه منصور :
ياسيدي انا لا ارى مشكله الا بعض التحسين من قبل بعض الاخوان ، انا اعتقد ان الوضع الطبيعي للجنة ان تكون (٢٠) -زيادة الا اذا اصررنا على حرمان بعض

كل من المصلح

النواب من حقهم في المشاركة في عضوية لجنة ما المالية والخارجية في هذه الحدود الادارية قل عددها. لا اعتقاد الكثير من الزملاء بانها ليست فاعله الا ان يثبت المجلس خلاف ذلك . بقي النواب الآخرون بين خيارين اما ان تفرض عليهم لجنة غير فاعله او لا يرون لها دوراً فاعلاً واما ان يخرجوا من العضوية ، انا اعتقد ان الاقتراح الذي تقدمت به الاخت توجان فيحصل مناسب ونحترم رغبة النواب وليكن (٢٦) او (٢٧) او (٢٠) في اللجنة القانونية ونطبق المعايير التي نراها مناسبة لضبط التزام النواب ، موضوع السقف انا اعتقد انه مرفوض وليس من حق احد ان يفرض سقف (٢٠) لانه يريد ان يحرم زملاء من فرصه .

بقيت نقطة اريد ان اشير اليها وهي تعقيب على كلام اخي سعادة النائب بسام حدادين ، انا اقول بصفتي احد نواب المعارضة نحن لا نرجو احد ولا نتوسل احد ولا نطلب مرفقاً من احد لا في اللجان ولا في المكتب الدائم نحن جئنا للعمل بغض النظر عن المواقع التي نحن فيها وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الاستاذ حمزة ليس هناك بأي شكل من الاشكال طرح ان يفرض على اي من الزملاء هذا النقاش لغايات عدم فرض على اي من الزملاء ان يكون في هذه اللجنة او تلك النقاش كله يمتد لغايات التوافق على الرأي الذي يراه المجلس ، الزملاء لنجد مخرج لهذا الموضوع ، الكثير من الزملاء يرغبون الكلام في هذا الموضوع ، الدكتور همام سعيد اقترح ان هناك ثلاث لجان عددها مناسب ان رأيت هذا مناسباً في ان تقرر اللجان الثلاث

ويترك لفرصة للبحث في موضوع اللجنة القانونية كان به ، النظام يا اخواني آليته واضحة بالنتيجة ان ما توافقنا عليه للاقتراح على اللجان اذا رأيت ان العدد (٣٠) مناسب فعلى بركتك الله وتوكل على الله .

الدكتور عبد الله النور

الدكتور عبد الله النور :

سيدي انا اقترح تلبية رغبة العضو الذي يريد الانضمام الى اللجنة التي يرغب فاذ كانت المشكله هي تحقيق النصاب وانا اعتقد ان هذه هي المشكله الحقيقيه فيصدر المجلس الان حكماً باسقاط عضوية العضو الذي يغيب ثلاث مرات باسما من الامانه بدون العوده الى المجلس يعني لا يطرح هذا الفصل على المجلس ، بل الامانه تبلغه لقد تجاوز عدد غيابك ثلاث مرات وبناءً على قرار المجلس تعتبر عضويتك منتهيه ، هذا يحقق كل ما تريده هذا هو اقتراحي .

معالي رئيس المجلس :

شكراً الاستاذ الدغمي

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة احب ان اوضح للاخوه الزملاء حتى ما يكون هنالك التزام في اي لجنة بأن اللجنة القانونية السابقة في الدورة الاستثنائية قد انتهت مشروع النظام الداخلي الجديد لمجلس النواب وهو حسب علمي سيعرض في هذه الدورة بصفة الزاميه لانه الان موجود في الامانه العامه ومرفوع من قبل اللجنة الى رئاسة المجلس الجليله .

لقد جعل مشروع النظام الداخلي الجديد جميع اللجان ايها الاخوه لجان قانونيه ثلاثه عشرة لجنة دائمه كلها قانونيه بمعنى ان

القوانين ستحال حسب نوع كل قانون الى اللجنة المختصة وقد جعل من هذه اللجان بمشابهة وزارات ظل مستشاهبه لوزارات الحكومه بحيث جعل اللجنة الماليه والاقتصاديه تنظر في القوانين الماليه والاقتصاديه وجعل اللجنة القانونيه تنظر في القوانين ذات العلاقه بالمحاكم وغيرها والتشريعات الجنائيه الاخرى وجعل اللجنة الزراعيه تنظر في القوانين ذات الطابع الزراعيه وجعل لجنة الشؤون الخارجيه تنظر في القوانين المتعلقة بالمعاهدات وجعل لجنة العمل والشؤون الاجتماعيه تنظر في القوانين المتعلقه في العمل والتنميه الاجتماعيه وهكذا .. فلذلك كل اللجان ستكون لجان قانونيه (١٣) لجنة في المشروع الجديد وما في داعي اذا كان هذا يرد على بعض ما قيل من قبل بعض الزملاء الاضائل بأن التزام لاهميه اللجان كل اللجان ستكون مهمه وكل اللجان ستكون قانونيه وكل اللجان ستنظر في مشاريع قوانين ليس فقط اللجنة القانونيه وقد علمت ان رئاسة المجلس بالاضافه الى اداره المجلس بشكل عام تسعى جاده ولا موار يمكن قيد التنفيذ على تشكيل دائره قانونيه في المجلس تفيد هذه اللجان جميعاً والدائره القانونيه ستكون دائره فنيه متخصصه تتبع للمجلس وتتيح للامانه العامه والرئاسه وليست تابعه لاي لجنة ولذلك اعتقد ان هذا التزام اذا كان للاهميه اعتقد انه كان سينتهي بعد شهر من الان او اقل او اكثر اي بعد اقرار النظام الداخلي الجديد بالنسبه لي انا اشرف برغبة الاخوان الاعضاء الذين رشحوني للجنة القانونيه ولكن عندما كان

الكلام على ان الدخول في اللجنة القانونيه هو من اجل التصويت على الرئاسه والمقرر طلبت الاتصاح ومرة اخرى اطلب الاتصاح من اللجنة القانونيه وزاهد لمسأله رئاستها او المستقر فيها مع اني اشرف ان اكون عضواً فيها او رئيس لها او مقرر لها ولا اريد امام هذا التزام ان اكون عضواً فيها ولا استطيع سلفاً ان اقول للساده الزملاء ان اجلس كما حصل معي في معاناته العام السابق وانتظر النصاب سواء كنت عضواً ام رئيساً ، لا استطيع ان اجلس ساعه او ساعه ونصف انتظر النصاب حتى نستطيع ان نكمل قانون معين لنقدمه الى المجلس لكي يتمكن المجلس من العمل هذا غير متصور ويذكر معالي الرئيس ويذكر الزملاء انني قدمت استقالي من عضوية ورئاسه اللجنة في الدورة الماضيه اكثر من مره ولكنها كانت ترفض من جراء عدم انعقاد النصاب ان النظام الداخلي يلزم ان يكون النصف زائد واحد حاضرين شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الاستاذ محمد عوده نجاحات السيد محمد عوده نجاحات :

شكراً معالي الرئيس ، بداية اود ان احتج على كلام سعادة النائب حمزه منصور على قوله ان اللجنة الاداريه غير فاعله والتي كان لي شرف رئاستها خلال السنتين الماضيتين وباعتقادي انها كانت تقوم بواجبها حسب النظام الداخلي لهذا المجلس الكريم ، اما فيما يتعلق في اللجان اقترح ان تشمل كافة الكتل والاتجاهات في المجلس اللجان الدائمه وان يكون اشتراكها بهذه اللجان بنسبه عدد اعضائها وشكراً .

هذا من المجلد

معالي رئيس المجلس :
شكراً لك ، الدكتور نزيه عمارين
الدكتور نزيه عمارين :
شكراً معالي الرئيس ، سيدي انا اعتقد ان الموضوع قد اشيع بحثاً وحللاً على وقت المجلس وحسبياً على اداء المجلس والحكومة اقترح سيدي وقف النقاش في هذا الموضوع الان وان نسير صوب الاقتراح المقدم من الزميل لطرح الثلاث لجان التي ليس عليها اي اشكاليات ومن ثم اعطاء الفرصة لمعالي وزير المالية تقديم بيان مشروع الموازنة وتأجيل بحث موضوع اللجنة القانونية الى اللجنة القادمة وشكراً .
معالي رئيس المجلس :
شكراً ، الزميل يقترح اقفال باب النقاش الاستاذ طاهر المصري
دولة السيد طاهر المصري :
اثنى على الاقتراح
معالي رئيس المجلس :
تشني على الاقتراح ، الاستاذ حمزه منصور نقطة نظام
السيد حمزه منصور :
نقطة النظام معالي الرئيس اثنى ذكرت من قبل اخي وزميلي سعادة النائب محمد عودة نجاهات واطن ان لبساً أو سوء تعبير حصل وأود ان اجلي هذه القضية ، سعادة الاخ رئيس اللجنة الادارية اخ كريم ودوره واضح وكذلك زملاء مقرر اللجنة واعضاء اللجنة ، الامة هنا اهمية تنسبه وربما يرى زملائنا ان الآثار التي تترتب أو النتائج التي تترتب على هذا الدور ليست بمستوى اللجنة القانونية او المالية وهذا لا يتفق من قدر اخواني رئيس ومقرر واعضاء اللجنة الادارية وشكراً .

معالي رئيس المجلس :
شكراً على هذا التوضيح ، هناك اقتراح من الزميل باقفال باب النقاش باعتقد ان الاراء كلها افضحت وبالنسبة لطرح الموضوع بأكمله على المجلس والرأي فيه للمجلس فسان رأيتم هذا مناسب فليبدأ بالخطوات الاجرائية اللجان امامكم وانتم تفصلون بها ان اقبلتموها ان قلتم العدد ان اجريتم التصويت هذا بالنسبة لقرار المجلس ، فاذا سمحتموا لي دعوني ابدأ بالخطوات التنفسيه لنخرج من هذا الموضوع ان كان هذا مناسباً فهل يرى المجلس ان نكتفي بما تم من نقاش ونقل النقاش بهذا الموضوع ؟
حسناً ، الزملاء لدي الان اللجان كالتالي وان كنتم ترغبون ان اقرأ الاسماء مرة ثانية سأقرأها ، الدكتور شنيكات نقطة نظام .
الدكتور مصطفى شنيكات :
شكراً معالي الرئيس ، لا اعلم كيف حسنت وقف النقاش على اي اساس حسنت وقف باب النقاش ؟
معالي رئيس المجلس :
على الايدي التي رفعت يادكتور شنيكات
الدكتور مصطفى شنيكات :
ليست كل الايدي رفعت لا اعلم اذا كان في حسم نقاش يكون بالتصويت اذا ممكن .
معالي رئيس المجلس :
صوتوا يا سيدي
الدكتور مصطفى شنيكات : لم ارى الاكثرية
معالي رئيس المجلس :
الاخوه الزملاء هناك اقتراح باقفال باب

النقاش من مع اقفال باب النقاش ؟ عند الاصوات اذا سمحت .
العدد ٤٠ من ٦٣ ، نعود ونبدأ في اللجنة القانونية السادة :
الدكتور فوزي الطعيمه ، ابراهيم زيد الكيلاني ، عبد الباقي جمر ، احمد القضاء ، عبدالله اخوارشيد ، محمد ابو عليم ، مصطفى شنيكات ، مفلح الرحيمي ، احمد الكساسيه ، عبد الرؤوف الروابده ، عبد الرحيم عكور ، سليمان السعد ، ضيف الله المومني ، عبد العزيز جبر ، احمد الكوفحي ، منصور بن طريف ، محمد داوديه ، عبد الكريم الدغمي ، محمود الهريمل ، عبد الرزاق طبيشات ، عبد المجيد العزام ، طه الهباهيم ، همام سعيد ، حاتم الغزاوي ، عرض خليفات ، عبيد المنعم ابو زنت ، ابراهيم شحده ، توجان فيصل .
العدد (٢٨) ، هذه اللجنة القانونية باسمائها التي تلوت ، اما ان يوافق عليها المجلس كما وردت او اذا رغب المجلس ان يضع سقف هذا رأي المجلس ونجري اقتراح على اللجنة ، فايضاً هذا رأي المجلس ، بهذه النقطة فقط الشيخ ابراهيم .
الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :
ارى ان اللجنة القانونية هي من اكثر لجان مجلس النواب تعلقاً بهدف المجلس وهو التشريع وان كثرة الاعضاء فيها ليس منقصه وليس هو سلباً وانما هو ايجابي لانه يساعد على ان يعطي اكثر عدد من اعضاء مجلس النواب رأيهم فيها ولذلك اشكر كل من سجل فيها وارى الموافقة عليها كما هي .
معالي رئيس المجلس :
اخواني لا نريد التعليق على الموضوع اذا

كان في نقاش محدد دولة الاستاذ طاهر المصري .
دولة السيد طاهر المصري :
فقط اريد ان اقترح بالتصويت على اللجنة كما قرأتها معالي الرئيس .
معالي رئيس المجلس :
بهذا العدد
دولة السيد طاهر المصري :
نعم
معالي رئيس المجلس :
الاستاذ حماد ابو جاموس
السيد حماد ابو جاموس :
شكراً سيدي الرئيس ، اؤيد الاقتراح وان تجتمع اللجنة القانونية وتتخبط الرئيس والمقرر وبعد ذلك اذا وجد بعض الاعضاء الكرام انه لا يرغب المشاركة فيها فلينتقلوا الى بقية اللجان . شكراً سيدي الرئيس .
معالي رئيس المجلس :
اذا اللجنة القانونية بهذا العدد ، هل يوافق المجلس على اللجنة القانونية كما تلوت بالاسماء وبالعدد ؟
اكثريه واضحه في اللجنة القانونية
اللجنة الماليه من الساده التاليه اسمائهم مع رجائي اذا كان هناك من الزملاء اسمائهم وردت في اكثر من لجنة ان يقرروا بقائهم في لجنة واحده .
الدكتور هاشم الدباس ، سميع الفرح ، محمد الحنيفي ، علي الشطي ، عبيد الحافظ الشخاينيه ، نادر ابو الشعر ، بدر الرباطي ، ذيب انيس ، محمد عريضة ، علي ابو الراغب ، سمير حباشنه ، سمير قعوار ، منير صوير ، خالد عبد النبي ، هاني حجازين ، راتب المنعود ، عبد موسى

هنا من العمل

النهاري ، جميل الحشوش ، توفيق كريشان .
عدد هذه اللجنة (١٩) .
هل يوافق المجلس على اللجنة كما وردت
الاسماء ؟ موافقه اكثره .
لجنة الشؤون الخارجيه تتشكل من الساده
التاليه اسمائهم :
مفلح اللوزي ، حماد ابو جاموس ، عارف
البطاينه ، صباح شبعوطه ، لسواز الزعبي ،
محمد الدوي ، انور الحديد ، حمزه منصور ،
محمد الحاج ، صالح ارشيدات ، بسام
العموش ، محمد الزين ، خليل حدادين ، فرح
الربضي ، سالم الزوايده ، عبد المجيد
الاقطش ، نزيه عسارين ، عبيد الكريم
الكباريتي ، بسام حدادين ، عبدالله السور .
عدد اعضاء اللجنة كما ذكرت يبلغ (٢٠)
مطروح للمجلس الكريم ؟ موافقه بالاكثره
اللجنة الاداريه الساده :
طلال عبيدات ، ابراهيم سمارة ، محمد
عسود نجسادات ، نواف القضاي ، توفيق
كريشان ، فياض جرار .
(٦) اعضاء ، هل يوافق المجلس على
اللجنة كما وردت ؟
توفيق كريشان مكرر اسمه في اللجنة
الماليه ، ارجو من الزميل كريشان ان يحدد
لي اي لجنة .
السيد توفيق كريشان :
يا سيدي ارجو شطب اسمي من اللجنة
الاداريه وابقاء في اللجنة الماليه راجياً ادراج
اسم معالي نادر الظهيرات في اللجنة الاداريه
وشكراً .
معالي رئيس المجلس :
الظهيرات في الاداريه وايت تبلى في
الماليه اذا اللجنة سيته اعضاء استبدلنا

الاستاذ توفيق بالاستاذ الظهيرات هل يوافق
المجلس على اللجنة كما وردت ؟
موافقه . اذا ارجو من اعضاء اللجان
الدائمه الاجتماع في اقرب فرصه ممكنه
وحيداً بعد الجلسة اذا استطاعوا . لاكمال
اجراءات انتخاب المقررين ورؤساء اللجان ان
رأوا ذلك مناسباً .
الاستاذ فواز الزعبي
السيد فواز الزعبي :
معالي الرئيس ارجو من الزملاء ان تنقيد
باليوم وليس بالبرقيات او الهوائف لانه كان
في زملاء قالوا لم تصلنا البرقيه ، ارجو ان
تنقيد باليوم الذي تحدده اللجنة وتنفق عليه
وشكراً .
معالي رئيس المجلس :
لطيف هذا يتم داخل اللجان تحدد
مواعيد اجتماعها ، الاستاذ حمزه منصور .
السيد حمزه منصور :
سيدي الرئيس كنت انوي ان اقول ما قاله
سعادة النائب فواز الزعبي وتنشق من الان
تحديد الساعه التي نلتقي لانه حصلت
تجاوزات في اوقات سابقه وشكراً .
معالي رئيس المجلس :
اذا رغبتم طرحها في المجلس اعطونا
فرصه لجلسه اخرى حتى نستطيع التوفيق
بين المواعيد بشكل عام او نتركها للجان
الرؤساء ومقررين اللجان يمكن ان يجتمعوا
ويتفقوا ليسا بينهم لكي لا تتضارب
المواعيد .
الاجتماع الاول ساجده ، الشيخ
المكور .
السيد عبد الرحيم عكور :
شكراً معالي الرئيس ، هي قضيه اجرائيه

ليست الا ، معالي الرئيس انا ارجو ونحن في
بداية دوره الا يكتفي معالي الرئيس بقول
هناك اكثره وان يتم عدلا لبيد المرفوعه
وان يقال ان العدد كذا .
رجاء من بداية هذه الدوره وشكراً .
معالي رئيس المجلس :
شكراً لك ، سنؤكد بان لا يصدر اي قرار
عن هذا المجلس الا باكثرية الاستاذ جمو .
السيد عبد الباقي جمو :
ارجو ان ينقل اسمي من القانونيه الى
الاداريه .
معالي رئيس المجلس :
الشيخ يطلب نقل اسمه من القانونيه الى
الاداريه ، اعطني رأيك يا شيخ .
السيد عبد الباقي جمو :
ابقى في القانونيه .
معالي رئيس المجلس :
ارجو من اللجان الدائمه الاجتماع بعد
نهاية الجلسة ، هل يرون هذا مناسباً ؟
مناسب لانتخاب الرؤساء والمقررين .
الاستاذ مفلح الرحيمي
السيد مفلح الرحيمي :
شكراً معالي الرئيس ، بعثت ورقه
لتحويل اسمي من القانونيه الى الماليه .
معالي رئيس المجلس :
انا لم يصلني شيء يا استاذ مفلح ،
الاستاذ علي ابو الراغب .
السيد علي ابو الراغب :
شكراً معالي الرئيس ، سيدي اقترح ان يتم
تحديد موعد لجلسه يتم فيها انتخاب رئيس
اللجنة ومقررها حيث ان الكثير من الاخوان
غائبين الان واعتقد انه من المناسب ان يتم

اعلام جميع اعضاء هذه اللجنة لياخذوا
دورهم الديمستراطي في اختيار الرئيس
والمقرر وارجو ان يتم ذلك اما غداً او السبت
او الاحد او اي موعد اخر وشكراً .
معالي رئيس المجلس :
الرأي للمجلس الكريم في اي وقت يراه
مناسب ، نحن بحاجة لتشكيل اللجان في
اسرع وقت ممكن غداً الخميس مناسب انا
استطيع ان احدد الوقت لكن هناك اكثر من
اقتراح من الزملاء ونحن نرغب ان تكون
بخرية الزملاء ، في اقتراح ان تكون بعد
الجلسه وفي اقتراح ان تكون غداً وفي
اقتراح ان تكون يوم الاحد الاستاذ طاهر
المصري .
دولة السيد طاهر المصري :
معالي الرئيس اي موعد تحدده لانتقاد
اللجان سيكون هناك بعض الزملاء غائبين
عن الاجتماع فغياب بعض الاخوه الان لا
يعني انه سيكون جميعهم حاضرين في اي
موعد اخر لذلك وبأن هناك مشروع قانون
الموازنه ويجب ان يحال الى اللجنة مباشره
اعتقد انه اليوم بعد الجلسة مباشره هو
انسب وقت حتى يبدأ عمل المجلس مستمراً
حتى لو اقترحه يوم الاحد سوف يغيب بعض
الاخوان فارجو كما قررت سابقاً واعلنت
سابقاً قبل قليل بانه اليوم يبقى اليوم بعد
الجلسه وشكراً .
معالي رئيس المجلس :
شكراً لك ، ادعو اللجان بعد الجلسة
للاجتماع لانتخاب رؤسائها ومقرريها ،
اللجان المؤقتة هل ترغبون ان نبدأ في
اللجان المؤقتة ؟ اللجان المؤقتة الاخوه
الزملاء ، لدينا لجنة الحريات العامه ،

اللجنة الزراعية ، لجنة الصحة وسلامة البيئة ، لجنة التربية والتعليم ، لجنة فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، لجنة الريف والبادية ، لجنة استراتيجية الطاقة والمياه .

لدي أسماء للزملاء مسجلين في بعض هذه اللجان ان رغبتتم نقلوا الاسماء والقرار للمجلس الكريم في هذا الموضوع نقطة نظام دولة ابو نشأت .

دولة السيد طاهر المصري :

معالي الرئيس لا تستطيع التصويت على اعضاء اللجان قبل ان تقر انشاء اللجان هكذا يقول النظام الداخلي انها لجان مؤقتة لابد من التوافق على انشاء اللجنة أولاً ثم نبحث في العضوية شكراً .

معالي رئيس المجلس :

بالتأكيد دولة الرئيس سأطرحها لجنة لجنة والقرار للمجلس الكريم وهذا ما تم في كل دورات المجلس . هذه اللجان ايضاً مسجل فيها بعض الزملاء الاعضاء هناك لجنة واحدة فقط لا يوجد لدي اشخاص مسجلين فيها فأنا طرحت اللجنة ان رغب المجلس الكريم ان يلغي هذه اللجنة القرار للمجلس الكريم التحقيق اية من هذه اللجان القرار للمجلس أولاً واخيراً .

الاستاذ عبد الكريم الدغمي :

السيد عبد الكريم الدغمي :

شكراً معالي الرئيس ، انا لدي اقتراح اذا وجد القبول من الزملاء . أولاً : هذه اللجان المؤقتة كما كانت في الدورة السابقة وان يبقى الاعضاء فيها هم الاعضاء كما كانوا في الدورة السابقة وان نصوت على ذلك وننتهي .

معالي رئيس المجلس :

الاستاذ مفلح الرحيمي :

السيد مفلح الرحيمي :

شكراً معالي الرئيس ، اقترح اضافته لجنة جديدة الى اللجان المؤقتة تسمى لجنة متابعة قرارات المجلس شكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، اي لجنة تقترح باضافته جديدة المفترض ان يقدم صاحب الاقتراح بالاسباب الموجبة لتشكيل اللجنة خطياً ، الاستاذ مفلح اذا كان لديك اسباب موجبة لتشكيل هكذا لجنة تتقدم فيها وتطلع على المجلس بموافقة المجلس او عدم الموافقة على هكذا لجنة .

الدكتور عبد الله النصور :

الدكتور عبد الله النصور :

احب ان اطرح اقتراح معالي ابو فيصل أولاً : تبقى اللجان المؤقتة كما كانت عليه ولا يفتح هذا الموضوع ابداً لانه في كل سنة يأخذ منا جلسة كاملة .

ثانياً : لا تقترح لجنة جديدة الا مشفوعة بالاسباب الخاصة مبررة ومكتوبة وتقدم الى المجلس لدراستها ثم التصويت عليها .

ثالثاً : وهذا اقتراح معالي ابو فيصل تبقى العضوية كما كانت ويسمح للزملاء الاعضاء بالصبر من لجنة الى اخرى اما

اضافه او حذف او نقل ويشعر المجلس في جلسته قادمة بعد اسبوعين إذ تكتمل هذه الاقتراحات ، لا نصوت اليوم اطلاقاً على اي عملية تغيير الا في لحظتها .

معالي رئيس المجلس :

حسناً ، الاستاذ الغزاوي :

السيد حاتم الغزاوي :

يا سيدي في الدورات السابقة من موضوع النصاب في اللجان المؤقتة لذلك اقترح ، يحق للمجلس في الالتحاق في لجنة واحدة فقط اسوة باللجان الدائمة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، زملائي هناك اقتراح بان تبقى اللجان المؤقتة كما كانت عليه سابقاً ويسمح بالانتقال بين هذه اللجان ايضاً اقتراح اخر ، اذا كان هناك اية اقتراحات ارجو ان نستمع لها لنخرج من هذا الموضوع ، الدكتور الشنيكات

الدكتور مصطفى شنيكات :

شكراً معالي الرئيس ، اعتقد ابقاء اللجان المؤقتة كعناوين هذا حقيقي لكن قضيه العضوية السابقة نحن مطلوب منا ان نؤسس تقاليد برلمانية ، التقاليد البرلمانية التي جرت في الدورات السابقة انه في كل دوره يتم تثبيت هذه اللجان المؤقتة ومن ثم الانتساب لهذه اللجان نحن امام مرحلة يمكن ان تكون في فترة نهائية امام النظام الداخلي القادم ، علينا ان نلتزم بالاعراف التي وضعها المجلس بدوراته السابقة وهو التأكيد على اللجان المؤقتة ومن ثم الانتساب مثل اللجان الدائمة وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

هذا ما هو مطروح دكتور تماماً الان على المجلس ، ما هو مطروح الان هو موضوع اللجان المؤقتة ، القرار للمجلس ان اقر اي لجنة او الغائها فهذا قرار المجلس ولذلك البحث الان مطروح على المجلس الكريم لهذه الغاية .

الاستاذ حمزه منصور :

السيد حمزه منصور :

شكراً معالي الرئيس ، ابتداءً اتفق مع معظم ما تفضل به الاخوان الكريمين ابو فيصل والدكتور عبدالله النصور لكنني ارى تجزئته هذا الاقتراح ، واقترح ابقاء اللجان كاسماء لجان كما كانت عليه من قبل هذا اقتراح او جزء من اقتراحهم .

ثانياً : اقرار اللجان الجديدة مرتبط بالاسباب الموجبة وفي وقت لاحق .

ثالثاً : الاختصار على لجنة مؤقتة واحدة ... عملية العبور من لجنة الى لجنة اخرى هذه تفاريج او تفسيرات للاقتراح الكريم وشكراً .

معالي رئيس المجلس :

شكراً ، الدكتور القضاء :

الدكتور احمد القضاء :

اعتقد ان المجلس في العام الماضي سن سنة انه لا يجوز التسجيل الا في لجنة دائمة واحدة ولجنة مؤقتة لا ادري هل سيتبع المجلس في هذا العام نفس السنة ام انه سيسمح في التسجيل في اكثر من لجنة مؤقتة شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك ، الاستاذ المجالي :

السيد عبد الهادي المجالي :

شكراً معالي الرئيس ، اعتقد اليوم كان الالهيته الاولى لانتخاب اللجان الدائمة ، وكانت الالهيته بسبب انه اليوم سيقراً خطاب الموازنة انا اؤيد اقتراح ان نسمى اللجان المؤقتة ونوافق عليها ويترك موضوع الانتساب اليها وقرار الاسماء في لجنة قادمة حتى ننهي الموضوع ونجعل هذا اليوم لخطاب الموازنة .

هكذا من الشغل

هذا من الأعمال

معالي رئيس المجلس :
بداية دعوني اقرأ اللجان لجنة لجنة ونؤكد
ان المجلس يرغب في استمرار هذا اللجان او
لا يرغب .
لجنة الحريات العامة لحقوق المواطنين
هل يرغب المجلس باستمرار هذه اللجنة ؟
موافقه
لجنة الزراعة والري ؟ موافقه
لجنة الصحة وسلامة البيئة ؟ موافقه
لجنة التريه والتعليم ؟
موافقه
لجنة فلسطين والاراضي العربيه المحتله ؟
موافقه .
لجنة الريف والباديه ؟ موافقه .
لجنة استراتيجيه الطاقة والمياه ؟ موافقه
اذ تقرر اللجان كما كانت ، الان نعود
للاعضاء .
هناك عدة اقتراحات بهذا الموضوع هناك
اقتراح بتأجيل تسميه الاعضاء والحديث في
الاعضاء الى جلسة اخرى وهناك اقتراح بابقاء
الاعضاء كما كانوا سابقاً في اللجان مع حرية
الحركة والانسحاب .
هذه الاقتراحين الموجودين في موضوع
اللجان .
سأطرح الان الاقتراحات ، سأطرح أولاً
موضوع التأجيل وهو انها الحديث فيها
الان ، ثم سأطرح موضوع ابقائها كما كانت ،
ثم سأطرح موضوع - ان سقط هذا الاقتراح -
شكلها المسجل اسمي وللزيادة في التوفير
سأقرأ الاسماء امامي قبل طرح الاقتراح .
لجنة الحريات العامة مسجله اسماني
كالغالي :
محمد عوده نجادات ، علي الشطي .

جمال الخريشا ، مفلح الرحيمي ، عبد
الرحيم هكور ، بدر الرباطي ، سليمان
السنعد ، حمزه منصور ، عبد العزيز جبر ،
عبد المنعم ابو زلط ، خليل حدادين ، هاشم
الدباس ، سالم الزوايه ، محمود الهويل ،
ذيب عبدالله ، همام سعيد ، عبد المجيد
الاقطش ، توفيق كرشان ، منير صوير .
لجنة الزراعة والري :
محمد الحنيطي ، علي الشطي ، مفلح
الرحيمي ، مصطفى شنيكات ، جميل
الحشوش ، انور الحديدي ، احمد الكساسبه ،
عبد الرزاق طبيشات ، نواف القاضي .
يدو في توافق .
الاستاذ حاتم الغزاوي
السيد حاتم الغزاوي :
يا سيدي يبدو انه لا يوجد توافق بين
القديسه والجديده لانه انا كنت عضو في
اللجنة الزراعيه في الدورة السابقه وما رده
اسمي الان .
معالي رئيس المجلس :
الاخ حاتم انا اجبت احد الزملاء يقول
الاسماء القديمه قلت له يمكن ان يكون في
توافق ، نريد ان تسجل في اي لجنة الان .
السيد حاتم الغزاوي :
اللجنة الزراعيه
معالي رئيس المجلس
لجنة الصحة وحمايه البيئة :
عارف البطاينه ، احمد القضاء ، مصطفى
شنيكات ، ذيب عبدالله ، سيف الله
النومني ، محمد الزين ، عبد الرزاق
طبيشات ، نويه عمارين ، فياض جرار ،
جميل الحشوش ، توفيق كرشان .
هناك ازدواجيه في التسجيل ، في زملاء

مسجلين في ثلاث لجان مؤقته الاستاذ علي
الشطي .
السيد علي الشطي :
شكراً معالي الرئيس ، معالي الرئيس انا
طلبت الحديث اثنا الحديث عن اللجنة
الزراعيه ونحن نعتقد انها الان كنت اريد ان
اضيف اسم معالي نادر الظهيرات .
معالي رئيس المجلس :
نقطة نظام الاستاذ عبد الهادي
السيد عبد الهادي المعالي :
شكراً معالي الرئيس ، عندما فتحت باب
التسجيل معناه يقرر الاقتراح الثاني ،
والاقتراح الاول في عمليه التسجيل حتى يعاد
النظر في التسجيل باللجان .
معالي رئيس المجلس :
الاستاذ عبد الهادي حتى اوضح موضوع
التسجيل مقر من الجلسة السابقه بمعنى اننا
طلبنا من الجلسة السابقه من الزملاء تسجيل
اسمائهم في اللجان التي يرغبون تسجيل
اسمائهم الان ليس اقرارها بناءً على طلبهم
لكنني سأطرح كافة الاقتراحات كما ذكرت
اقتراح تأجيل ، اقتراح ابقائها كما كانت
اقتراح اقرارها بالصيغه الجديده اما اقرارها
على الزملاء حتى يعرفوا هل الصيغه الجديده
هذه صيغتهم اولا .
لجنة التريه والتعليم :
ابراهيم زيد ، احمد القضاء ، هاشم
الدباس ، فرح الرنضي ، محمد اللويب ،
محمد عويضة ، فوزي الطعيمه ، عبد موسى
النهار ، عبد المجيد الاقطش ، فياض جرار ،
عبد الرؤف الروايه ، راتب السعود .
لجنة فلسطين والاراضي العربيه المحتله :
انور الحديدي ، محمد اللويب ، ذيب

انيس ، عبد العزيز جبر ، محمد الحاج ،
احمد الكوفي ، عبد المنعم ابو زلط ،
خالد عبد النبي ، ذيب عبد الله .
لجنة استراتيجيه الطاقة :
حماد ابو جاموس ، محمد الحنيطي ،
صالح ارشيدات ، منصور بن طريف ، منير
صوير ، عبد موسى النهار ، مفلح اللوزي .
لجنة الريف والباديه لا يوجد احد فيها
مسجل مع انه اقرها المجلس لكن لا يوجد
اعضاء فيها جديدين ، سابقاً فيها أعضاء .
الاستاذ خالد عبد النبي
السيد خالد عبد النبي :
ارجو تسجيل اسمي في لجنة الريف
والباديه .
معالي رئيس المجلس : الاستاذ
مفلح اللوزي .
السيد مفلح اللوزي : الريف والباديه
معالي رئيس المجلس : الاستاذ حاتم
السيد حاتم الغزاوي :
ارجو تسجيل اسمي في الريف والباديه
معالي رئيس المجلس :
الاستاذ حمزه منصور
السيد حمزه منصور :
معالي الرئيس انا ارجو ان يعلن
الاقتصار على لجنة مؤقته واحده ولتريح
انفسنا من عناء التسجيل ثم الشطب بعدها .
معالي رئيس المجلس :
الصحيح هذا القرار قراركم في أعضاء
مسجلين يمكن في ثلاث لجان مؤقته .
السيد حمزه منصور :
لجنة واحده فقط
معالي رئيس المجلس :
معالي عبد المجيد العزام

معالي وزير الدولة للشؤون
البرلمانية :

ارجو تسجيل اسمي بالرفق والبهدي

معالي رئيس المجلس :

اطرح الاقتراحات تباعاً ، هناك اقتراح
يطرح الان اسما أعضاء اللجان المؤقتة او
تأجيلها الى جلسته قادمة .

سأطرح موضوع التأجيل الذي تقدم فيه
الاستاذ عبيد الهادي المجالي وهو بعد
الاقتراحات .

الدكتور عريضة نقطة النظام

الدكتور محمد عريضة :

شكراً سيدي الرئيس ، لا نستطيع ان
نقترح قبل ان نحدد لجنة او لجان ، ان عدد
كبير من الزملاء مسجل في اكثر من لجنة
فايتداً نحدد لجنة او اكثر .

معالي رئيس المجلس :

يا دكتور الاقتراح المطروح تأجيل
الموضوع برمته لجلسة قادمة هذا الاقتراح من
مع تأجيل الموضوع الى جلسته قادمة ارجو عد
الاصوات .

السيد الامين العام :

٣٥ من ٦٠

معالي رئيس المجلس :

٣٥ من ٦٠

الزملاء نؤجل موضوع اللجان المؤقتة الى
جلسة قادمة لكن لي رجاء في ان هناك عدد
كبير من الزملاء مسجلين في ثلاث لجان
يستحيل لأي نائب ان يمارس عمله في ثلاث
لجان مؤقتة ولجنة دائمة ، هذا كلام غير
معقول لذلك ارجو من الزملاء الكرام اذا كان
المجلس يرى مناسبت تحديد العضوية كما
سبق وعددنا في لجنة مؤقتة واحده .

القرار للمجلس ترغيبوا في لجنة في
لجنتين في كل اللجان هذا قراركم لكنني
استصعب ان يستطيع العضوان يمارس
عمله في كل اللجان . نقطة النظام الاستاذ
الدبيب

السيد محمد الدبيب :

سيدي العام الماضي كان لجنتين
مؤقتتان ولجنة دائمة هذا الذي اتفق عليه
المجلس في العام الماضي ، وانا ارجو ان
يبقى هذا في هذا العام .

معالي رئيس المجلس :

انت تقترح ان تبقى العضوية في لجنتين
مؤقتتان .

اذا هل يرى المجلس تحديد العضوية في
لجنتين مؤقتتان ؟

السيد الامين العام :

٣١ من ٥٥

معالي رئيس المجلس :

٣١ من ٥٥

اذاً تحدد العضوية في لجنتين مؤقتتان
وسأطرح هذا الموضوع وارجو من الزملاء
التركيز على ذلك .

الزملاء ارفع الجلسة للاستراحة لمدة ربع
ساعة

- وهنا تم رفع الجلسة لمدة ربع ساعة
للاستراحة -

* استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

التصائب مكتسبة تعود لاستئناف
الجلسة .

الملحقه به لالحاله الى مجلس النواب للنظر
في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

السيد الامين العام تعود الى جدول
الاعمال .

السيد الامين العام :

٣ - أ . الاستماع الى خطاب الموازنة
العامة للسنة المالية ١٩٩٦ يلقيه معالي
وزير المالية .

الرقم ١٣ - ٩٦ - ١٠٥٤٣

التاريخ ٧-٧-١٤١٦

الموافق ٢٩-١١-١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم ٢٠٠ نسخه من (مشروع

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦)

بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته

المنعقدة بتاريخ ٢٨/١١/١٩٩٥ مع الجداول

نسخة الى دولة رئيس مجلس الاعيان

مع نسختين من مشروع القانون .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير

المالية تفضل

معالي وزير المالية

هنا من العمل

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني ان اقدم مجلسكم الكريم مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦ الذي جاء استكمالاً للمجهود الوطني السابق والقائم في مجال الاصلاح المالي . ويعتبر هذا المشروع ركنا اساسيا في رفد مسيرة التنمية ودعم المدخرات الوطنية من خلال ضبط الانفاق الحكومي الاستهلاكي وزيادة فائض الموازنة الجارية ، وتعظيم استثمارات القطاع العام والمساهمة في بناء القدرات الذاتية وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي .

ونجني مشروع قانون الموازنة العامة الذي بين ايديكم متوازنا أي بدون عجز بعد اخذ المنح والمساعدات بعين الاعتبار . وتتفق اهدافه التي اشترت اليها اعلاؤه مع التوجهات التي استهدفتها حزمة التشريعات الاقتصادية الاصلاحية التي اقراها مجلسكم الكريم والمتمثلة في تعديل كل من قوانين ضريبة الدخل والضريبة على المبيعات والجمارك ووضع قانون جديد لتشجيع الاستثمار .

وقد تضمن هذا المشروع المزيد من الاجراءات في مجال تحسين الاداء المالي ورفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة وخاصة ادخال بعض مفاهيم موازنة البرامج والاداء لقياس كفاءة الانفاق الحكومي وتبويبه ضمن برامج بشكل انتقائي . وسيم تعميم ذلك مستقبلا في ضوء تقييم هذه التجربة .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يدخل التصادنا الوطني مرحلة النمو الصحي المتواصل بتحقيقه لمعدلات نمو جيدة فاقت التوقعات ، مع نمو المدخرات الوطنية والاستثمار الكلي بشكل ملحوظ بالاضافة الى تخفيض

هذا من العمل

عجز الموازنة العامة وتحسن وضع ميزان المدفوعات والمحافظة على سعر صرف الدينار الاردني عند مستويات مرضية واستقرار المستوى العام للأسعار .
ونجني الدخول في هذه المرحلة بعد ان تجاوز الاقتصاد الوطني مرحلة التصدي للصعوبات والتحديات الجسام التي تعرض لها في نهاية العقد الماضي وبداية العقد الحالي على الرغم من ندرة الموارد .

وسيشهد الاقتصاد الحقيقي خلال عام ١٩٩٥ اداء يفوق الاهداف المرسومة ، اذ من المتوقع ان يحقق الناتج المحلي الاجمالي نموا حقيقيا معده ٦,٤٪ في حين سينخفض عجز الموازنة قبل المنح والمساعدات ليصل الى حوالي ٤,٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وسيحقق المستوى العام للأسعار استقرارا نسبيا مرضيا جدا اذ من المتوقع ان تكون نسبة الارتفاع في ارقام تكاليف المعيشة حوالي ٣٪ فقط .

اما فيما يتعلق بالقطاع الخارجي فان الصادرات الوطنية مقبلة على نمو واعد اذ من المتوقع ان تصل قيمتها لاول مرة في تاريخ المملكة الى حوالي (١٠٠٠) مليون دينار هذا العام مقابل (٧٩٤) مليون دينار في عام ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها حوالي ٢٦٪ كما ان المقبوضات المتأتية من القطاع السياحي سترتفع من (٥٨٢) مليون دولار عام ١٩٩٤ الى حوالي (٧٢٣) مليون دولار لهذا العام بزيادة نسبتها حوالي ٢٤,٣٪ وسيستيع ذلك تقليص عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات ليصل الى حوالي (٢٧٥) مليون دولار او ما نسبة ٤,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي . وفي حال استبعاد الفوائد المعاد جدولتها فسينخفض عجز هذا الحساب الى حوالي (١٤٢) مليون دولار فقط او ما نسبة ٢,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي . كما تمت المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني . وتم تخفيف اعباء خدمة الدين الخارجي اذ من المتوقع ان تنخفض نسبة رصيد الدين الخارجي المسحوب كما هو بتاريخ ١٩٩٥/١١/٣٠ الى الناتج المحلي الاجمالي لتصبح حوالي ٩١٪ بعد ان كانت قد وصلت الى حوالي ١٩٠٪ في عام ١٩٩٠ مما يؤكد قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب مشاكل وابعاد المديونية الخارجية .

وتم قطع شوط مرض في مجال تأهيل الاقتصاد الوطني ليصبح جزءا من الاقتصاد العالمي يستفيد من الفرص التي يمنحها هذا الاقتصاد ويتوسع في الحقول التي له ميزة نسبية فيها . ورافق ذلك اعادة هيكلة بعض قطاعات الاقتصاد الوطني ومعالجة التشوهات التي يتعرض لها من خلال تفعيل عوامل السوق وتعرض الانتاج المحلي للمنافسة الحرة .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ولذا فإن الحكومة متجهة نحو تبني برنامج موسع للإصلاح الاقتصادي باعتدال اطار
كلي لثلاث سنوات (١٩٩٦ - ١٩٩٨) يهدف الى تحقيق نمو حقيقي بنسبة ٦,٥ ٪ مع
زيادة فرص العمل المتاحة والمحافظة على استقرار المستوى العام للاسعار وتخفيض عجز
الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى ما دون ٣ ٪ .

كما يهدف البرنامج الى تبني سياسات نقدية محافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني وجعل الموجودات الحرة بالدينار اكثر جذبا للمدبرين من الموجودات الحرة بالعملة الاخرى بالاضافة الى اجراء اصلاحات هيكلية في مجال التجارة والاسواق المالية

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اولا : النتائج المحلي الاجمالي

ومما يعزز ان الاقتصاد الوطني يشهد نشاطاً انتاجياً قوياً حدوث زيادة ملحوظة في استهلاك الطاقة الكهربائية على المستوى الوطني بلغت نسبتها حوالي ١٢,٨٪ خلال التسعة اشهر الاولى من هذا العام بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٤ اذ بلغت الزيادة في استهلاك قطاع الصناعة الذي يشمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة حوالي (١٦٦) ألف ميغاواط لنفس الفترة أو مانسبته (١٢٪) ، في حين بلغت الزيادة في استهلاك قطاع الصناعة حوالي (٣٤) ألف ميغاواط لكامل عام ١٩٩٤ او ما نسبته حوالي ٣٪ فقط بالمقارنة مع عام ١٩٩٣ .

ثانياً : الادخار والاستثمار

تعتبر زيادة المدخرات الوطنية لتوفير التمويل المحلي للاستثمار الوطني وبالتالي تقليص الحاجة للتمويل الخارجي من اهم الاهداف الرئيسة للسياسات التصحيحية . وقد حقق الاردن نجاحا متميزا في هذا المجال اذ تمت هذه المدخرات خلال الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٤) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ١٦,٣% عام ١٩٩٢ الى حوالي ٢٥,٥% عام ١٩٩٤ . وتدل المؤشرات الاولى ان هذه المدخرات ستصل هذا العام الى حوالي (٢٧,٤%) وان المدخرات المحلية ستزيد من ١٢% عام ١٩٩٤ الى حوالي ١٤,٩% لهذا العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي . ويعود ذلك لتخفيض نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي من حوالي ٨٨% عام ١٩٩٤ الى حوالي ٨٥,١% هذا العام . وتشكل هذه الزيادة

۱۰۱۷

الكبيرة في المدخرات الوطنية المجازا مهما لبناء قاعدة اقتصادية مناسبة تسهم في تحقيق تطلعات الاردن للمستقبلية وتؤمن النمو المستمر .

وتدل المؤشرات الاولى ان الاستثمار سيحافظ خلال هذا العام على مستوياته العالية اذ يقدر ان يصل الانفاق على التكوين الرأسمالي الثابت الى (١.٥١٧) مليون دينار او مانسته ٣٢,٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي مقابل (١٣٨٩) مليون دينار او ما نسبته ٣٣,٢٪ لعام ١٩٩٤ وبذلك تكون نسبة الزيادة في هذا التكوين حوالي ٩,٣٪ . ويشكل استثمار القطاع الخاص حوالي ٨٠٪ من مجمل الاستثمار .

ويتوقع ان ترتفع نسبة الاستثمار الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٦,٥٪ لعام ١٩٩٤ الى حوالي ٦,٨٪ لهذا العام أي بزيادة نسبتها حوالي ١٥,٤٪ .

هذا وما زالت الاستثمارات في قطاع البناء والانشاءات تطفئ على التكوين الرأسمالي . وقد شكلت خلال الفترة (١٩٩٣ - ١٩٩٥) ما نسبته ٨٧,٥٪ من الاستثمار .

ثالثا : قطاع البناء والانشاءات

يعتبر قطاع البناء من القطاعات الاقتصادية الرائدة في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو ، وتشير البيانات الفعلية ان مبيعات الاسمنت المحلية قد بلغت (٢٤٩٢) الف طن خلال الاحد عشر شهرا الاول من هذا العام بالمقارنة مع (٢٣٦٦) الف طن لنفس الفترة من عام ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها ٥,٣٪ علما بان مبيعات الاسمنت المحلية قد تراجعت خلال عام ١٩٩٤ عن عام ١٩٩٣ بحوالي ٩,٢٪ ، كما بلغت المساحات المرخصة للعشرة اشهر الاول من هذا العام حوالي (٤٢٠٢) الف متر مربع مقابل (٣٩٣٩) الف متر مربع لنفس الفترة من عام ١٩٩٠ أي بزيادة نسبتها ٦,٧٪ وكان نتاج ذلك حدوث زيادة في مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي لهذا العام بحوالي ٩,٢٪ .

رابعا : ميزان المدفوعات

تشير التقديرات الاولى الى تحسن وضع ميزان المدفوعات بشكل مرض ، اذ سيجفئ عجزه الكلي من (٤٣٦) مليون دولار عام ١٩٩٤ الى حوالي (٣٢٢) مليون دولار لهذا العام أي بانخفاض نسبته حوالي ٢٦,١٪ كما انه من المتوقع ان يتجفئ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من حوالي (٣٩٩) مليون دولار عام ١٩٩٤ الى حوالي (٢٧٥) مليون دولار لهذا العام أي بانخفاض نسبته حوالي ٣٠٪ ، وبذلك تصل نسبة هذا العجز الى

٢٩
حوالي ٤,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي وهي اقل من النسبة المستهدفة في برنامج التصحيح الاقتصادي بواقع ٨٪ .

ويتوقع حدوث ارتفاع طفيف في عجز الميزان التجاري عما كان عليه عام ١٩٩٤ اذ من المتوقع ان تغسل قيمة الصادرات من السلع بما في ذلك إعادة التصدير الى حوالي (١٧٣٠) مليون دولار مقابل مبلغ (١٤٢٤) مليون دولار لعام ١٩٩٤ بزيادة نسبتها حوالي ٢١,٥٪ ، في حين من المتوقع ان تغسل قيمة المستوردات الى حوالي (٣٧٥٠) مليون دولار مقابل (٣٣٧٤) مليون دولار لعام ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها حوالي ١١,١٪ ، وقد ساهم في هذه الزيادة ارتفاع قيمة المستوردات الزراعية نتيجة ارتفاع اسعارها العالمية بشكل كبير .

ويتوقع ان يظهر ميزان الخدمات لهذا العام فائضا يقدر بمبلغ (١٤٣٨) مليون دولار مقابل (١٢٢٥) مليون دولار لعام ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها حوالي ١٧,٤٪ نتيجة التحسن في حجم حوالات العاملين الاردنيين في الخارج والدخل التأتي من قطاع السياحة، اذ تظهر التقديرات الاولى ان المقبوضات من تحويلات العاملين في الخارج سوف ترتفع من (١٠٩٣) مليون دولار لعام ١٩٩٤ الى (١٢٣٠) مليون دولار لهذا العام . كما ادت التطورات الاخيرة في المنطقة الى حدوث زيادة ملحوظة في المقبوضات المتأتية من قطاع السياحة اذ ارتفعت من (٥٨٢) مليون دولار لعام ١٩٩٤ الى حوالي (٧٢٣) مليون دولار لهذا العام ومن المتوقع ان يؤدي ذلك الى زيادة الدخل الصافي من هذا القطاع لهذا العام ليصل الى مبلغ (٣٢٣) مليون دولار بزيادة قيمتها (١٣٥) مليون دولار او ما نسبته ٧١,٨٪ عن عام ١٩٩٤ .

خامسا : المستوى العام للأسعار

تظهر الاحصاءات الرسمية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة ان الارقام القياسية للمستوى العام للأسعار قد حافظت على استقرار ملحوظ اذ ارتفعت من (١٠٩,٧) نقطة في نهاية عام ١٩٩٤ الى (١١١,٨) نقطة في نهاية شهر تشرين اول ١٩٩٥ وبمعدل نحو بلغت نسبته لنفس الفترة حوالي ٢,٢٪ فقط ، وقد ساهم في تحقيق ذلك استقرار سعر صرف الدينار الاردني وضبط معدل نمو السيولة المحلية والمحافظة على استقرار اسعار بيع المواد التموينية الاساسية للمواطنين وترشيد الانفاق الحكومي .

هذا من أجل

كما تظهر بيانات البنك المركزي بان الرقم القياسي لاسعار الجملة في مدينة عمان خلال النصف الاول من هذا العام قد حافظ على استقرار نسبي اذ ارتفع من ٢٥٨,٧ نقطة كمعدل للنصف الاول من عام ١٩٩٤ الى ٢٦٧,٥ نقطة كمعدل للنصف الاول من هذا العام أي بارتفاع نسبته ٣,٤٪ .

ولدى الرجوع الى مكونات الرقم القياسي للمستوى العام لاسعار خلال العشرة اشهر الاولى من هذا العام بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٥ يتضح ان اسعار مجموعة المواد الغذائية قد ازدادت بمعدل ٢,١٪ واسعار مجموعة السكن والنفقات المنزلية قد ازدادت بمعدل ٦,٦٪ واسعار مجموع باقي السلع وخدمات النقل والعناية الطبية والتعليمية قد ازدادت بمعدل ٧,٨٪ في حين تراجعت اسعار مجموعة الملابس والاحذية بمعدل ٠,٢٪ .

وتؤكد الاحصاءات الرسمية كما هو مبين اعلاه ان المستوى العام لاسعار مستقر وضمن حدود امانة ولا يتعرض لآفة ضغوط تضخمية قد تؤثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين .

سادسا : احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية وسعر صرف الدينار الاردني تدل احصاءات البنك المركزي ان صافي الارصدة الاجنبية لدى الجهاز المصرفي قد بلغ (١٨٩٠,٢) مليون دينار في نهاية شهر ايلول من هذا العام مقابل (١٧٣٨,٤) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٤ أي بزيادة قيمتها حوالي (١٥٢) مليون دينار ونسبتها حوالي ٨,٧٪ ، ويقدر البنك المركزي انه ستطرأ زيادة مقبولة في حجم الاحتياطيات الرسمية من العملات الاجنبية لهذا العام بحوالي (٣٤) مليون دينار .

ان الزيادة الكبيرة في الصادرات السلعية والتحسين الملحوظ الذي حققه ميزان المدفوعات الاردني واستمرار تدفق العملات الاجنبية للاردن على نحو مرض يؤكد ان سعر صرف الدينار الاردني مناسب لغايات النمو والتصدير ، ولذا فان المؤسسات الدولية تحث على المحافظة عليه .

ويفيد البنك المركزي ان سعر صرف الدينار الاردني كان مستقرا مقابل العملات الاجنبية ومناسبا لغايات تشجيع التصدير وترشيد الاستيراد وانه قد اتجه مؤخرا الى زيادة التأكيد على تحقيق أكبر درجة ممكنة من الاستقرار في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي لازالة التعوف وخفض الاشاعات المغرضة حول تخفيض سعر صرف الدينار .

سابعا : الائتمان واسعار الفائدة

تشير احصاءات البنك المركزي الى ان مجموع التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة قد ارتفعت من (٣٢٤٨) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٤ الى (٣٥٨٠) مليون دينار في نهاية شهر ايلول ١٩٩٥ أي بزيادة نسبتها حوالي ١٠,٢٪ ، وهذا يعطي دلالة واضحة على ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي وزيادة الاقتراض لتغطية الحاجات الاستثمارية والتصديرية والاستهلاكية ، وقد رافق ذلك ارتفاع في اسعار الفائدة على الدينار سواء اسعار الفائدة التي تدفعها البنوك المرخصة على الودائع او تلك التي تتقاضاها على التسهيلات الائتمانية الممنوحة .

وقد استمر البنك المركزي في تفعيل اسلوب الادارة غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال بيع شهادات الايداع بالدينار للبنوك المرخصة بطريقة المزاد العلني ، وقد ادى هذا الاسلوب الى ضبط معدل السيولة خلال الثلاثة ارباع الاولى من هذا العام عند مستوى ٦,٢٪ ولاضفاء مزيد من المرونة على هذا الاسلوب ، يقوم البنك المركزي باعادة شراء شهادات الايداع التي يصدرها .

ثامنا : سوق رأس المال وسوق العقار

لم يرافق النمو في النشاط الاقتصادي الحقيقي أي تحسن في اوضاع سوق عمان المالي اذ استمر التراجع في حجم التداول والانخفاض في اسعار الكثير من الاسهم المتداولة ، وتشير التقارير الصادرة عن سوق عمان المالي ان قيمة الاصدارات من الاسهم والسندات في السوق الأولي خلال العشرة اشهر الاولى من هذا العام ١٩٩٥ قد بلغت (٣١٧,٥) مليون دينار مقابل (٤١٠,٥) ملايين دينار لنفس الفترة من عام ١٩٩٤ أي بتراجع نسبته ٢٢,٦٪ .

اما فيما يتعلق بالسوق الثانوي فقد بلغ حجم التداول فيه خلال العشرة اشهر الاولى من هذا العام ١٩٩٥ (٣٧١,٢) مليون دينار مقابل (٤٢٠,٨) مليون دينار لنفس الفترة من عام ١٩٩٤ أي بتراجع نسبته ١١,٨٪ ، وعلى صعيد الأهمية النسبية ، فقد حقق قطاعا الصناعة والبنوك والشركات المالية حجم تداول مقداره (٢٦٢,٣) مليون دينار .

ويظهر الرقم القياسي المرجح لاسعار الاسهم حدوث تحسن طفيف في حين يظهر الرقم القياسي غير المرجح تراجعاً ملحوظاً .

هكذا من العمل

وبالرغم من تراجع قيمة تداول الأوراق المالية في السوق الأولي والثانوي ، فقد شهد سوق العقار نشاطا مرتفعا اذ بلغت قيمة العقارات التي تم تداولها حوالي (٨٠١) مليون دينار خلال الاحد عشر شهرا الاولى من هذا العام مقابل حوالي (٦٦٧) مليون دينار لنفس الفترة من عام ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها ٢٠٪ ، وبلغ عدد العقود (٦٢٤٥٢) عقدا بزيادة نسبتها حوالي ٣٪ لنفس الفترة من عام ١٩٩٤ ، ووافق ذلك ارتفاع الإيرادات من رسوم تسجيل الأراضي بنسبة ١٧,٨٪ وضريبة بيع العقارات بنسبة ٢٧,٥٪ .

تاسعا : البطالة والفقر

تقوم دائرة الاحصاءات العامة باجراء مسوحات سنوية للعمالة والبطالة لتحديد معدلات البطالة للاردنيين في الاعمار ١٨ سنة فأكثر وتدل نتائج هذه المسوحات ان معدل البطالة قد ارتفع من ١٧,٣٪ عام ١٩٩١ الى ١٩,٢٪ عام ١٩٩٣ وذلك بسبب عودة الاردنيين العاملين في الخارج وتجميد العمل بقانون خدمة العلم .

كما تشير نتائج هذه المسوحات الى ان معدل البطالة قد انخفض الى ١٥,٥٪ عام ١٩٩٤ والى ١٥٪ عام ١٩٩٥ . وتبين هذه المسوحات ان معدل البطالة في الاناث اعلى منه في الذكور وقد انخفض في الذكور من ١٣,٢٪ عام ١٩٩٤ الى ١٢,٦٪ عام ١٩٩٥ . اما بالنسبة الى الاناث فقد انخفض من ٢٩,٥٪ عام ١٩٩٤ الى ٢٩,١٪ عام ١٩٩٥ . وفي حالة استبعاد اثر المتقاعدين من قوة العمل فان معدلات البطالة ستخفض بين الذكور من ١٢,٦٪ عام ١٩٩٤ الى ١٢,١٪ عام ١٩٩٥ وبين الاناث من ٢٩,٤٪ عام ١٩٩٤ الى ٢٩٪ عام ١٩٩٥ مع انخفاض اجمالي معدل البطالة من ١٥٪ عام ١٩٩٤ الى ١٤,٦٪ عام ١٩٩٥ .

وبالرغم من ان معدلات البطالة على المستوى الوطني قد انخفضت من ١٩,٢٪ عام ١٩٩٣ الى ١٥٪ عام ١٩٩٥ ، فما زالت مستويات هذه المعدلات مرتفعة ، ويبدو ان الاقتصاد الوطني اوجد فرص عمل جديدة نتيجة نموه المرضي الا ان جزءا كبيرا من فرص العمل هذه تذهب الى العمالة الوافدة بسبب عزوف العاملين الاردنيين عن القبول بفرص العمل المتاحة والاجور المعروضة .

اما فيما يتعلق بالفقر فتدل نتائج المسوحات والدراسات التي صدرت عام ١٩٩٣ ان نسبة الفقر المطلق لعام ١٩٩٢ قد بلغت ٢١,٣٪ على اساس ان دخل الاسرة الشهري

للفقر المطلق هو (١١٩) دينار للأسرة التي تدفع اجارا شهريا لسكنها و (٩٧) دينار للأسرة التي لا تدفع اجارا لسكنها .

لقد اتخذت الحكومة خلال السنوات ١٩٩٣-١٩٩٥ اجراءات ملموسة لتحسين اوضاع الموظفين مدنيين وعسكريين ومتقاعدين تقدر كلفتها لعام ١٩٩٥ بحوالي (١٥٠) مليون دينار ، كما وفرت مبالغ اضافية لكل من صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل من مصادر محلية وخارجية ، ومن المؤكد ان زيادة الاتفاق الحكومي لتحسين اوضاع الموظفين بالاضافة الى ارتفاع معدل دخل الفرد من (٩٤٨) دينار عام ١٩٩٢ الى حوالي (١٠٩٠) دينار لهذا العام سيسهم في التخفيف من وطأة الفقر .

وسوف تستمر الحكومة في تحسين مستوى دخول المواطنين اذ ان مشروع قانون الموازنة العامة الذي بين ايديكم تضمن حوالي (٨٠) مليون دينار لتغطية كلفة الزيادات السنوية وتحسين اوضاع الموظفين مدنيين وعسكريين وكلفة زيادة تحسين اوضاع قدامى المتقاعدين وعلاوات المعلمين والفنيين في بعض الاجهزة الحكومية وزيادة خصصات صندوق المعونة الوطنية .

عاشرا : المالية العامة

استمرت الحكومة في تبني نهج الاصلاح المالي واتباع سياسات مالية متوازنة لزيادة الاعتماد على الذات في المالية العامة مما ادى الى تخفيض عجز الموازنة العامة قبل المنح والمساعدات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٦,٣٪ لعام ١٩٩٤ الى حوالي ٤,٨٪ لهذا العام وزيادة مساهمة الإيرادات المحلية في تغذية المدخرات الوطنية وتمويل الاستثمار الوطني ، ويقدر ان تساهم الموازنة العامة لهذا العام بما نسبته ١٠,٧٪ في المدخرات المحلية وما نسبته حوالي ٢٠٪ في الاستثمار .

لقد استمر التحسن في الاداء المالي لهذا العام بالمقارنة مع عام ١٩٩٤ حيث يقدر ان تصل الإيرادات المحلية لهذا العام الى حوالي (١٤٩٩) مليون دينار او ما نسبته ٣٢,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي مقابل حوالي (١٢٩٧) مليون دينار او ما نسبته ٣٠,٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٤ بزيادة نسبتها حوالي ١٥,٦٪ .

ويقدر ان تصل النفقات الجارية لهذا العام حوالي (١٢٢٥) مليون دينار او ما نسبته ٢٦,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي مقابل (١١١٣,٤) مليون دينار لعام ١٩٩٤ او ما نسبته

هذا من المجلد

٢٦,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي أي بزيادة نسبتها حوالي ١٠٪ في حين ان نسبة نمو الايرادات المحلية بلغت حوالي ١٥,٦٪ .

اما بالنسبة للتدفقات الرأسمالية فمن المتوقع ان تصل هذا العام حوالي (٣٨٨) مليون دينار او ما نسبته ٨,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي مقابل حوالي (٣١٧) مليون دينار لعام ١٩٩٤ بزيادة نسبتها (٢٢,٤٪) مما يظهر تحسنا ملموسا في قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الاستثمارات الحكومية .

وبذلك يكون عجز الموازنة قبل المنح والمساعدات المتوقع لهذا العام حوالي (١١٤) مليون دينار مقابل مبلغ (١٣٣,٤) مليون دينار لعام ١٩٩٤ بانخفاض نسبته حوالي ١٤,٥٪ . ويتوقع ان يرتفع وفر الموازنة الجارية لهذا العام ليصل الى حوالي (٣٨٣) مليون دينار مقابل حوالي (٢٨٧) مليون دينار لعام ١٩٩٤ أي بزيادة نسبتها حوالي ٣٣,٤٪ وقد ادى ذلك الى زيادة المدخرات الحكومية . علما بان الارقام اعلاه لا تشمل فوائد صندوق التسليح التي لا ترصد في قانون الموازنة العامة .

حادي عشر : المديونية الخارجية

حقق الاردن خلال السنوات الخمس الماضية انجازات مرضية في مجال ادارة المديونية الخارجية وتخفيضها بالارقام المطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي اذ انخفض الرصيد المسحوب من القروض الخارجية من (٧٦١٥) مليون دولار عام ١٩٩٠ الى (٥٩٠٦) مليون دولار في نهاية شهر تشرين ثاني من هذا العام باستثناء الفوائد التي خصصت لاعادة الجدولة لعام ١٩٩٥ . وبذلك انخفضت نسبة هذه المديونية الى الناتج المحلي الاجمالي من ١٩٠٪ عام ١٩٩٠ الى حوالي (٩١٪) لهذا العام . وقد ساهم في ذلك النمو الملحوظ الذي حققه الناتج المحلي الاجمالي والادارة الحذرة للمديونية والسياسات التي اتبعت لتخفيض حجمها من خلال شراء الدين واعادة هيكلته وترشيد الاقتراض الجديد . كما ساهم في ذلك الغاء بعض الدول لجزء من ديونها المستحقة على الاردن وبشكل خاص الديون الامريكية البالغة حوالي (٦٤٠) مليون دولار ، كما تم تحقيق النتائج اللاحقة التالية:

- (١) تخفيض المعدل السنوي لتسديد اقساط القروض الخارجية للسنوات ١٩٩٢ - ٢٠٠٠ من (٦٢٢) مليون دولار الى معدل سنوي مقداره (٥٠٤) مليون دولار للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ .
- (٢) تخفيض معدل الفائدة المرجح على القروض المسحوبة من ٦,٦٪ عام ١٩٩١ الى

٤,٦٧٪ عام ١٩٩٥ نتيجة التغير الهيكلي في المديونية الخارجية باستبدال القروض

التجارية بقروض ميسرة .

وقد حدث تحسن ملحوظ في انخفاض اعباء خدمة المديونية الخارجية اذ يتوقع ان تبلغ قيمة الاقساط والفوائد التي ستدفع خلال عام ١٩٩٥ (٥٠٢) مليون دولار او ما نسبته ١٠,٥٪ من قيمة الصادرات من السلع والخدمات مقارنة بمبلغ (٥١٥) مليون دولار او ما نسبته حوالي ١٣,٧٪ من الصادرات لعام ١٩٩٤ . علما بان النسب المأمونة المتعارف عليها والخاصة بخدمة المديونية الخارجية هي في حدود ١٥٪ .

ان تخفيض المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وتخفيض اعباء خدمتها السنوية ساهم بشكل فاعل في تحسين ملاءة الاردن الائتمانية وعزز مكانته الاستثمارية في الاسواق المالية الاقليمية والدولية كما نوهت بذلك الهيئات الدولية المتخصصة في تقييم الملاءة المالية حين دراستها لملاءة الاردن الائتمانية ، كما يؤكد التقييم ان لدى الاقتصاد الوطني القدرة الكبيرة على خدمة ديونه الخارجية مما يعزز الثقة الدولية بجهود الاردن التصحيحية وامكاناته على التكيف والنمو المتواصل والمحافظة على استقرار السياسات المالية .

وستستمر الحكومة في اتخاذ الاجراءات التي تساعد على تخفيض حجم المديونية الخارجية وتخفيف من اعبائها بشتى الوسائل المتاحة وعلى كافة الاصعدة مع تكثيف الاتصالات الثنائية مع مختلف الدائنين لتحقيق ذلك .

ثاني عشر : المديونية الداخلية وخدمتها

لقد سعت الحكومة خلال عام ١٩٩٥ لتخفيض المديونية الداخلية والحد من اعبائها على الموازنة العامة اذ تشير البيانات الاولى ان رصيد الدين العام الداخلي سيبلغ حوالي (٨٣٧,٢) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٥ مقابل (١٠٨٩,٤) مليون دينار في نهاية عام ١٩٩٤ بانخفاض قيمته (٢٥٢,٢) مليون دينار أي ما نسبته ٢٣,٢٪ وبذلك انخفضت نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي من (٢٦٪) عام ١٩٩٤ الى ١٨,١٪ لهذا العام .

ان تخفيض حجم المديونية الداخلية بهيكل كبير ادى الى تخفيف اعبائها وساهم في توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص لتلبية متطلبات عمليات التنمية الاقتصادية الوطنية ، علما بان الهيئات الدولية المتخصصة في تقييم الملاءة المالية قد اشادت بهذا الانجاز الذي تحقق

هذا من الأعمال

بفضل السياسات المالية والضريبية في الاردن .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يتوقع ان تستمر التوجهات التي تسود الاقتصاد الوطني هذا العام خلال العام القادم بما في ذلك زيادة النشاط الاقتصادي بنسب مرضية وفيما يلي استعراض لاهم المؤشرات الاقتصادية المتوقعة لعام ١٩٩٦ :

(١) تقدر زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بحوالي ٦,٥٪ وستساهم حزمة التشريعات الاقتصادية الاصلاحية في ذلك . وسيكون لكل من قطاعي السياحة والصناعة والتعدين المساهمة الفاعلة في تحريك عجلة الاقتصاد اذ من المتوقع ان تشرع بعض المشاريع الكبيرة في الانتاج خلال عام ١٩٩٦ .

(٢) يتوقع ان يشهد قطاع الانشاءات نموا مناسباً خلال العام القادم يقوده قطاع الانشاءات الحكومية مع استمرار نشاط بناء المساكن عند مستوياته الحالية .

(٣) من المنتظر ان تستمر الصادرات الوطنية في النمو بنسب اكبر اعتدالا خلال عام ١٩٩٦ وسيستمر نمو الصادرات الى حد كبير على قدرة الاردن على الاستفادة من الفرص التي توفرها مرحلة السلام وزيادة التصدير الى مناطق الحكم الذاتي ، في حين من المتوقع ان يشهد عام ١٩٩٧ استئناف النمو في حجم الصادرات الوطنية نتيجة شروع المشاريع الجديدة في الانتاج التصديري وخاصة صناعة الاسمدة .

(٤) يتوقع ان تستمر المستوردات في النمو سواء بالقيمة او بالكمية ويعتمد معدل نموها على تطور اسعارها العالمية .

(٥) يتوقع استمرار التحسين في وضع ميزان الخدمات بسبب النمو المتفطر في قطاع السياحة ، ومحافظة تحويلات العاملين في الخارج على مستوياتها المرتفعة .

(٦) ستستمر الحكومة في بناء احتياطات المملكة من العملات الاجنبية لتصبح كافية لتغطية المستوردات لمدة ثلاثة اشهر وذلك من خلال الحصول على تسهيلات اضافية من المؤسسات الدولية بحوالي (٥٠٠) مليون دولار خلال عام ١٩٩٦ وسيسهم ذلك في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني .

(٧) يتوقع ان يستمر الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار عند حدوده الحالية بما لا يتجاوز الـ ٤٪ .

(٨) يقدر ان يرتفع حجم المديونية الخارجية بسبب زيادة الاقتراض لدعم ميزان المدفوعات الاردني وزيادة احتياطات المملكة من العملات الاجنبية .

(٩) يتوقع ان يشهد سوق عمان المالي تحسناً في حجم التداول واسعار الاسهم استجابة لتخفيض العبء الضريبي الذي سيؤدي الى تحسین الربحية وزيادة نسبة العائد الى القيمة السوقية .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ارجو ان اوضح تاليا اهم المرتكزات لمشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٦ :

(١) الاستمرار في تبني سياسة الاعتماد على الذات بتخفيض عجز الموازنة العامة .

(٢) تقليص الاستهلاك الحكومي من خلال ضبط الانفاق الجاري والذي ينعكس بدوره على زيادة في المدخرات الوطنية .

(٣) توجيه الموارد الذاتية نحو الانفاق الاستثماري من خلال زيادة مخصصات المشاريع الرأسمالية مع التركيز على توفير البنية التحتية للاقتصاد الوطني .

(٤) دعم قطاع الشباب والحركة الشبابية والرياضية في ضوء سياسة الحكومة في هذا المجال .

(٥) ايلاء قواتنا المسلحة الباسلة واجهزتنا الامنية والدفاع المدني - العميون الساهرة على امن البلد واستقراره - كل الاهتمام بتوفير المخصصات اللازمة لتطوير قدراتها ، وتنمية كفاءاتها ، لتمكينها من القيام بواجبها ودورها المتميز .

(٦) تحسين الظروف المعيشية للعاملين في اجهزة الدولة المدنية والعسكرية ضمن الموارد المحلية المتاحة والاستمرار في تحسين اوضاع المتقاعدين المدنيين والعسكريين .

(٧) العمل على ترشيد استهلاك المواد التموينية الاساسية وايصال الدعم الى الفئات صاحبة الاستحقاق بشكل عادل .

(٨) مواصلة الجهود المكثفة لتطوير الاجهزة الادارية وتدريبها وتفعيل دورها ورفعها بالكفاءات والوسائل الحديثة لرفع مستوى الاداء وتعزيز قدرتها الانتاجية .

(٩) مواصلة الحكومة في محاربة الفقر والمساهمة في حل مشكلة البطالة والحد من اثارها السلبية باعطاء الاولوية للمشاريع الرأسمالية المكثفة للعمالة والاستمرار في دعم كل من صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية مع التركيز على تأهيل الفقراء

كلنا من الشعب

واعدادهم للمشاركة الاقتصادية بدلا من الدعم النقدي المباشر .

(١٠) الاستمرار في التوجه نحو اقتصاديات السوق لمواكبة متطلبات المرحلة القادمة بحيث يقتصر دور القطاع العام على التوجيه والمراقبة والتشريع وتقديم الخدمات الاساسية اللازمة للقطاع الخاص للقيام بالمشاير الانتاجية الداعمة للاقتصاد الوطني وتوفير الخدمات بشكل اسرع وبكلفة اقل .

(١١) البدء في تبني مفهوم موازنة البرامج والاداء حيث تم تبويب مشروع هذا القانون ولاول مرة وفقا لمفهوم موازنة البرامج والاداء تسهيلا لقياس انجازات الحكومة وفق معايير محددة والانتقال من التقييم المالي الى تقييم مردود الانفاق الحكومي من حيث الانجاز وتحقيق الاهداف بالإضافة الى تضمين كل فصل من فصول الموازنة جميع النفقات المتعلقة به سواء داخل الموازنة او خارجها لظهور حجم الانفاق الكلي لها .

معالي الرئيس

حضرات النواب

في ضوء المرتكزات والتوجهات المبينة اعلاه تم تحديد ابعاد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦ المبينة تفصيلها في الجدول الملحق بهذا الخطاب . وفيما يلي عرض لاهم العناصر الرئيسة لهذا المشروع :

(١) قدرت الإيرادات العامة بما فيها المنح والمساعدات الخارجية لعام ١٩٩٦ بمبلغ (١٧٤٥) مليون دينار بزيادة نسبتها ٤,٣٪ عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٥ . كما قدرت الإيرادات المحلية بمبلغ (١٥٨٢) بزيادة نسبتها ٩٪ عن عام ١٩٩٥ بعد استبعاد اثر اخراج موازنة مؤسسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية من قانون الموازنة العامة .

وتغطي الإيرادات المحلية ما نسبته حوالي ٩٠,٧٪ من اجمالي النفقات الجارية والراسمالية لهذا العام مقابل ٨٧,٢٪ كمقدر لعام ١٩٩٥ على الرغم من زيادة مخصصات النفقات الراسمالية بشكل مرض .

(٢) قدرت النفقات العامة (جارية ورأسمالية) بمبلغ (١٧٤٥) مليون دينار بزيادة نسبتها ١١,٥٪ عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٥ منها مبلغ (١٣٠٤,٦) مليون دينار للنفقات الجارية بزيادة نسبتها ٨,٣٪ عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٥ ومبلغ (٤٤٠,٤) مليون دينار للنفقات الراسمالية بزيادة نسبتها ٢٢,٢٪ عن اعادة التقدير لعام ١٩٩٥ . كل

عضر الجلسة الثانية من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١٩٩٥/١٢/٦

ذلك بعد استبعاد تأثير اخراج موازنة مؤسسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية من مشروع القانون .

(٣) جاء تقدير الإيرادات العامة ليعطي النفقات العامة المقدرة لعام ١٩٩٦ . وبذلك فقد جاء مشروع قانون الموازنة متوازنا وفي حال استبعاد المنح والمساعدات يصبح عجز الموازنة المقدر لعام ١٩٩٦ (١٦٣) مليون دينار مقابل (٢١٥) مليون دينار كمقدر لعام ١٩٩٥ أي بانخفاض نسبته ٢٤,٢٪ ويمثل هذا العجز ما نسبته ٣,٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي .

(٤) قدرت موازنة التمويل بمبلغ (٤٨٦,٢) مليون دينار منها (٢٧٠,٤) مليون دينار لتسديد اقتساط القروض الداخلية والخارجية والرصيد لتخفيض جزء من العجز المتراكم من سنوات سابقة .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لا يسعني في نهاية حديثي الا ان اتقدم بالشكر والعرفان الى جميع الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الدولية التي ساهمت في دعم مسيرة اقتصاد هذا البلد وكانت عوناً للمجهود الوطني للوصول الى مرحلة النمو الصحي المتواصل الذي ما كان يتحقق لولا تكاتف الجهود والتعاون المشترك بين جميع افراد المجتمع بقطاعاته المختلفة .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

تفيد دروس التاريخ الاقتصادي بان النمو الصحي المتواصل يتطلب اعتماد قواعد مالية سليمة ، ولا يكفي ان تنفق الحكومة اقل بل عليها ان تحسن ما تنفق . وهذا مانسعى اليه . وكلنا امل وتفاؤل بان ننطلق من مرحلة النمو المتواصل وندخل في مرحلة يسودها الرخاء الاقتصادي والحياة الكريمة لجميع فئات المواطنين .

ان الحكومة وهي تقدم لمجلسكم الكريم مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦ لتتطلع الى التعاون المثمر والبناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لدراسة هذا المشروع وقراره ليأتي خير عون في رفد مسيرة التنمية وتحقيق المزيد من الرفاء والطمأنينة والاستقرار لهذا البلد الخير .

كلنا من أشعل

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يحيي تقديم مشروع هذا القانون بعد نجاح الاردن في تجاوز الازمات الاقتصادية التي مرت به ودخول اقتصاده مرحلة النمو للتواصل في فترة قصيرة نسبياً بفضل تكاتف كافة الجهود بقيادة سيد البلاد الحكيمة ورعايته الخفية وتوجيهاته السامية وعزمه الاكيد على بناء نهضة هذا البلد وتعزيز استقراره ولا يفوتني في هذا المجال الا ان اتقدم بالشكر والتقدير لسمو ولي العهد الامير الحسن على الجهد الموصول والرعاية المستمرة التي يوليها سموه لمسيرة الاردن التنموية ، املا من الله سبحانه وتعالى ان يحفظ الحسين المفدى وسمو ولي عهده الامير الحسن ذخرا للوطن وان يهدينا جميعا لما يحبه ويرضاه انه نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله

اشكر معالي وزير المالية الاستاذ باسل جردانه ، البند الذي يليه الزملاء الافاضل على جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

ب . احالة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦ ، على اللجنة المختصة .

معالي رئيس المجلس :

هل يري المجلس الكريم تحويل هذا

الشرع على اللجنة المالية ؟

يحال على اللجنة المالية .

الزملاء الافاضل اود ان الفت الانتباه بان

لجنة الرد على خطاب العرش من المتوقع ان تفرغ اعمالها هذا اليوم والتزاماً في المدة الدستورية احدد يوم السبت القادم الساعة العاشرة موعد اجتماع المجلس الكريم لمناقشة الرد على خطاب العرش والذكر باجتماع اللجان الدائمة بعد نهاية هذه الجلسة لاختيار رؤسائها ومقرريها .

السيد الامين العام :

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس :

عينت يوم السبت القادم الساعة العاشرة

صباحاً . ارفع الجلسة وشكراً لكم

(انتهت الجلسة)

امين عام مجلس الامه

حكم خير

رئيس مجلس النواب

المهندس

سعد هائل السرور

كلنا من أهل